S/PV.4720

الأمـم المتحـدة

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٧٢٠

الثلاثاء، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فال	(غينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد ميراندا
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	شيلي	السيد فالديس
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الكاميرون	السيد انغوبيو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأنشطة المرتزقة: التهديدات التي تواجه السلام والأمن في غرب أفريقيا

03-28389 (A)

0328389

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأنشطة المرتزقة: التهديدات التي تواجه السلام والأمن في غرب أفريقيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، والأحكام ذات الصلة من الميثاق، وبموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بنن، بوركينا فاسو، توغو، السنغال، سيراليون، غامبيا، ليبريا، مالي، النيجر، نيجيريا، للمشاركة في مناقشتنا.

باسم مجلس الأمن، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد بيير أوشو، وزير الدولة للدفاع في بنن، ومعالي السيد جان دي ديو سومدا، الوزير المكلف بالتعاون الإقليمي بوزارة الخارجية في بوركينا فاسو، ومعالي السيد رولان ي. بوتسرا، وزير الخارجية في توغو، ومعالي السيد شيك تيديان غاديو، وزير الخارجية في السنغال، ومعالي السيد بابوكار- بليز إسماعيلا جانيي، وزير الدولة للشؤون الخارجية في غامبيا، ومعالي السيد موني كابتان، وزير الخارجية في ليبريا، ومعالي السيدة ديالو مبودجي سين، وزيرة العمل والتدريب المهني في مالي. أدعو هؤلاء الوزراء جميعا إلى شغل المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

كما أدعو ممثلي سيراليون والنيجر ونيجيريا إلى شغل المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد سعيد جنيت، المفوض المؤقت لشؤون السلم والأمن والشؤون السياسية في الاتحاد الأفريقي، لشغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد نانا إفاه – أبينتنغ، ممثل الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لشغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي للمجلس، أدعو سعادة السيد محمد ابن شمبس، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لشغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إبراهيما سال، المدير الإقليمي في برنامج التنسيق والمساعدة للأمن والتنمية، لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول الأعمال. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين، أود أن أطلب إلى جميع المشاركين ألا تزيد بياناهم عن سبع دقائق، بغية تمكين المجلس من القيام بعمله بكفاءة في حدود الوقت المتاح. وأشكركم على تفهمكم وتعاونكم.

وأرحب بحضور الأمين العام. وقبل أن أعطيه الكلمة، أود أن أعرب للوزراء وللممثلين، ولممثل الاتحاد الأفريقي، والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمدير الإقليمي لبرنامج التعاون والمساعدة من أجل الأمن والتنمية. وقد وافق هؤلاء بالرغم من ثقل أعباء

عملهم، على الحضور للمشاركة في حلقة العمل الهامة هذه، التي تعقد في ظروف صعبة للغاية، يزدحم فيها نشاط مجلس الأمن، نظرا للشواغل الراهنة، ولا سيما الأزمة العراقية. وأنا مقتنع بأن عملنا سيستمر بالرغم من هذه التحديات بروح من الهدوء والتعاون.

أعطي الكلمة إلى الأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر مجلس الأمن على تركيز اهتمامه، بالرغم من هذه اللحظة الحرجة التي تتجه فيها كل أفكارنا إلى العراق، على موضوع يتسم بأهمية بالغة بالنسبة لرفاه وسعادة ملايين البشر في منطقة أخرى من العالم، ألا وهي غرب أفريقيا.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دون أي ضابط واستخدام المرتزقة يؤديان إلى استمرار الصراعات وإلى تفاقم العنف وتأجيج الجريمة والإرهاب وتعزيز ثقافات العنف وانتهاك القانون الإنساني الدولي وإعاقة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وترتبط سهولة توفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ارتباطا شديدا بالارتفاع المثير في التضحية بالنساء والأطفال وبظاهرة الجنود الأطفال. ويمكن أن يقوم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من تسعة إلى عشرة أعوام بحمل الأسلحة الأوتوماتيكية الخفيفة وإطلاق النار منها. ويتجلى هذا الارتباط بصورة خاصة في غرب أفريقيا، حيث لا تزال تتأجج الصراعات بشدة في ليبريا وسيراليون والآن في كوت ديفوار من جراء الاتجار بالأسلحة الصغيرة الذي لا يخضع لأي تنظيم – والذي تسدد تكاليفه غالبا من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

وقد ترافق تدفق الأسلحة إلى المنطقة بارتفاع أنشطة المرتزقة، بل وقد تيسر بالفعل بسببها. وما زال الرجال المسلحون من داخل المنطقة وخارجها، يتنقلون عبر الحدود: ويشكلون قوة كبرى من المقاتلين، العاطلين عن العمل إلا أنهم مسلحون وراغبون في القتال في سبيل من يدفع أكثر. ويرتبط جانب العرض هذا من مسألة المرتزقة بدوره ارتباطا وثيقا بعدم تمويل وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بصورة وافية وعدم تقديم مساعدة كافية لبلدان مثل ليبريا وغينيا – بيساو لإعادة تشكيل قواتها المسلحة كجزء من ترتيبات بناء السلام لما بعد الصراع. وتتمثل النتيجة في ليبريا، على سبيل المثال، في وجود عشرات الآلاف من المحاربين السابقين الذين يواجهون ندرة أو انعدام إمكانية الحصول على عمل مربح، مما يدعهم أكثر تعرضا للتجنيد كمحاربين مرة أخرى.

كما تجدر الإشارة بوجه خاص إلى الأعمال التي يقوم بها تجار الأسلحة المجردون من الضمير. وإن عدم تحليهم بضبط النفس في بيع ونقل منتجاتهم إلى مناطق التوتر في غرب أفريقيا وما وراءها يتحول مباشرة إلى ما لا لزوم له من مزيد المعاناة وعدم الاستقرار.

وليس من العسير تشخيص الحالة. ويتمثل التحدي الأكثر تعقيدا في الرد الفعال. ومن حسن الحظ أن المجتمع الدولي والبلدان المعنية لا تفتقر إلى وسائل الرد.

وتوفر الصكوك القانونية وغيرها من الاتفاقات الدولية إحدى هذه السبل.

ويوفر برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة الذي اعتمده المجتمع الدولي عام ٢٠٠١ مخططا للعمل على جميع الأصعدة، بما في ذلك اتخاذ خطوات من قبيل زيادة التعاون مع الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول) ومنظمة الجمارك العالمية.

وقد بدأ نفاذ الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١؛ وإنني أحث جميع بلدان غرب أفريقيا إلى أن تنضم

إلى موريتانيا ومالي والسنغال وتوغو في التصديق على هذا الصك الحيوي.

وقد طلب هذا المجلس إلى بلدان اتحاد نهر مانو أن توقف الدعم العسكري إلى الجماعات المسلحة في البلدان المجاورة وأن تتوقف عن القيام بأي عمل يمكن أن يساهم في زعزعة استقرار الحالة على حدودها. كما فرض المجلس حالات حظر على الأسلحة، الأمر الذي يمثل خطوة جوهرية أخرى.

ووافق رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من جانبهم على العمل بشكل أوثق على جعل المنطقة خالية من الجنود الأطفال وقامت بفرض وقف اختياري على استيراد الأسلحة الصغيرة وتصديرها وصنعها في المنطقة. وما فتئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل دعم هذا الوقف الاختياري، يساعد البلدان المعنية على تعزيز نظم المراقبة في مراكز الحدود، ومسك سجلات الأسلحة وتعزيز قدرات لجان الرصد الوطنية والقيام بعمليات جمع الأسلحة غير المشروعة وتدميرها.

وليس هذا إلا مثالا وحيدا للعديد من الخطوات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد التنفيذي وعلى الأرض. وتقوم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ومكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في ليبريا بمساعدة هذين البلدين لا على معالجة مسائل الأسلحة الصغيرة فحسب، وإنما للتصدي للنطاق الكامل لمهام الإعمار والتنمية لما بعد الصراع. كما تبذل الأمم المتحدة جهودا لبناء السلام في غينيا - بيساو. ومن الطبيعي أن يكون لجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بكاملها - من أجل تحسين التعليم والصحة وتهيئة فرص العمل وتعزيز الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان - أثر داعم بالضرورة على الجهود التي تبذل لتجريد المجتمعات المعنية من الطابع العسكري.

وما لم يتم التصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والمرتزقة بصورة كافية، فإنها ستمثل باستمرار خطرا شديدا يهدد آمال المنطقة في تحقيق السلام والأمن المستدامين. كما تشيع الآثار غير المباشرة التي تنتقل من بلد إلى آخر إلى حد كبير، مما يبرز ضرورة التعاون الإقليمي واتباع نهج شامل. وقدمت أفرقة الخبراء التابعة للمجلس والمعنية بسيراليون وليبريا قدرا وافرا من التقارير ومجموعة من التوصيات القيمة.

وإنني أحدوكم جميعا لبذل قصارى جهدكم لحمل بلدان المنطقة على تعزيز القدرة اللازمة للتصدي لمعالجة هذه المسألة. وأحث البلدان المعنية، ولا سيما الزعماء، على التركيز بصورة هادفة على هذا الخطر الحقيقي والحالي الذي يهدد السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي. والمتكلم الأول المسجل في قائمتي السيد سيد جنيت المفوض المؤقت للسلام والأمن والشؤون السياسية في الاتحاد الأفريقي.

السيد جنيت (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أعرب لكم عن اعتذار السيد عمارة عيسى، الرئيس المؤقت للجنة الاتحاد الأفريقي الذي لم يتمكن من حضور هذه الجلسة في نيويورك بسبب ترتيبات أخرى ملحة في القارة. وقد عهد إليّ بأن أمثله في هذه الجلسة وأبلغ تحياته إلى المشتركين فيها.

وأود يا سيادة الرئيس أن أهنئ بلدكم غينيا، على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس، في هذه اللحظة الحرجة التي تستأثر فيها المهام الجلّى باهتمام المجتمع الدولي بأسره وتضع مجلس الأمن أمام الامتحان.

أخيرا، أود أن أعرب عن تقديرنا لكم على إبقاء جميع القضايا الأفريقية على جدول أعمال المجلس على الرغم من الإغراء القوي بتهميشها لصالح الأحداث الجارية الأكثر سخونة. فشكرا لكم على إبقاء تركيز اهتمام الضمير العالمي على مشاكل القارة الأفريقية الخطيرة.

وقد ظلت ظاهرة المرتزقة الخطيرة فضلا عن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، خلال سنين عديدة، محَط تركيز لشواغل القادة الأفريقيين. ولأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بجميع أعمال زعزعة الاستقرار السياسي، واللصوصية الخطيرة، والجريمة العابرة للحدود، فقد عرّضت للخطر كل الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة في القارة، وفتحت الباب أمام انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ومما يجدر بالملاحظة أن الانتشار الواسع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتزامن مع ظهور جهات فاعلة من غير الدول أصبحت أطرافا رئيسية في معظم الصراعات الأفريقية.

لقد دفع غرب أفريقيا على وجه الخصوص ثمنا باهظا في هذه الأزمة، ومن الطبيعي جدا أن شكل قادة هذا الإقليم رأس الرمح في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فالوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الخفيفة الذي اعتمدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام ١٩٩٨، ومدونة السلوك الرامية إلى تنفيذه، والتي تلت ذلك بعد سنة، يبرهنان على تصميم بلدان غرب أفريقيا على العمل على إيجاد حلول دائمة للصراعات التي تدمِّر المنطقة. وستحذو الأقاليم الأفريقية الأخرى حذو غرب أفريقيا وستبني القارة في نهاية المطاف على تلك المكاسب باعتماد إعلان باماكو المتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها على نحو غير مشروع، الذي كان مصدر إلهام لخطة عمل الأمم المتحدة المعتمدة في تموز/يوليه ٢٠٠١، على الرغم من الفوارق الجوهرية – ويجب التشديد على ذلك – بين الوثيقتين، وخاصة فيما يتعلق بشروط نقل الأسلحة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول.

وعلاوة على ذلك، فإن هذا الاتجار بالأسلحة الخفيفة يلهب الجريمة العابرة للحدود والإرهاب، الذي ظل، على وجه الخصوص منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، محط تركيز للعمل الجماعي المتضافر الذي يقوم به المجتمع الدولي. وكانت أفريقيا مدركة أيضا للمخاطر واعتمدت، في تموز/يوليه ١٩٩٩، اتفاقية معنية بمنع واحتواء الإرهاب. وأكملت تلك الاتفاقية في وقت لاحق بخطة عمل أعدّها اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى عقد في الجزائر. وتجمع الخطة بين العناصر الأساسية لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وأساليب تنفيذ الاتفاقية.

وفيما يتعلق بالارتزاق على وجه الخصوص، أود أن أشير إلى أن منظمة الوحدة الأفريقية قد بيّنت موقفها باستجابة مقنّنة في شكل اتفاقية للقضاء على الارتزاق في أفريقيا، اعتمدت في سنة ١٩٧٧ ودخلت حيز النفاذ في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥. وهذه الظاهرة التي سادت في أفريقيا في السبعينات والثمانينات، قد ظهرت مرة أخرى في غرب أفريقيا نتيجة لعدم الاستقرار، ووجود مناطق التوتر وتوفر الأسلحة الصغيرة. وتفاقمت في السنوات الأخيرة بفعل أنشطة الشركات المتخصصة في توفير الخدمات الأمنية للشركات المتعددة الجنسيات في مناطق التعدين ذات الخطورة العالية وللحكومات التي تواجه تمردا مسلحا.

ولا يمكن إنكار أن انتشار الأسلحة الخفيفة، بالإضافة إلى أنشطة المرتزقة، يشكِّل عاملا لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهو عقبة في طريق جهود التنمية الاقتصادية لدولنا. والسؤال الأساسي هو لماذا، على الرغم

من وجود كمية كبيرة من التشريعات، لا يزال هذا البلاء مستمرا في قارتنا.

ومما يجدر بالملاحظة أولا أن أفضل الاتفاقيات والبرامج لن تكون فعالة ما لم توجد العزيمة السياسية الكافية، من قبل الدول الموقّعة، على تنفيذ الأحكام الواردة فيها.

وفوق العزيمة السياسية وبالإضافة إليها، يجب على الدول أن تزوِّد نفسها بالآليات والوسائل اللازمة لتنفيذ قراراتها الجماعية. وبالتالي فإن وقف استيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة لا يمكن أن يكون فعالا إلا إذا كانت هناك آلية للمتابعة والرصد مستقلة حقا وتملك الوسائل اللازمة التي من شأنها أن تمكِّنها من تحديد الانتهاكات وعرضها على الجهات القانونية. وإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك نظام لفرض الجزاءات على الأطراف غير الممتثلة، ويتضمن ميثاق الاتحاد الأفريقي تصورا لأساس هذا النظام. ومن شأن الجهود الحالية الرامية إلى إقامة الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء أن تساعد على تنفيذ قرارات والتزامات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

أخيرا، يجب أن نتذكر أنه في حين أن سهولة توفر الأسلحة واستخدام المرتزقة يتسببان في تفاقم حالات الصراع في داخل دولة من الدول، ويزيدان من مخاطر تفجُّر العلاقات الهشة أصلا فيما بين الدول ويضيفان قسطهما إلى فظائع الحرب، فإن الأسباب الأساسية للتوترات والصراعات التي تمزِّق مجتمعاتنا إرباً وتسمِّم العلاقات بين الدول، يمكن أن توجد في معظم الحالات في ضعف الثقافة الديمقراطية، والتفرقة ضد الأقليات، وفقدان احترام الحقوق والحريات وتهميش طبقات كاملة من السكان. وبعبارة أخرى، فإن التحدي المتمثل في إقامة الحكم الصالح يشكِّل جوهر سعينا إلى تحقيق السلم والأمن في أفريقيا.

تلك هي التعليقات التي أردت الإدلاء بها، وأعرب عن أمنياتي بنجاح هذه الجلسة نجاحا كاملا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر المفوض المؤقت المعني بالسلم والأمن والشؤون السياسية بالاتحاد الأفريقي على كلماته المشجعة التي وجّهها إلى بلدي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو سعادة السيد نانا إفاه – أبيتنغ، ممثل الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إفاه – أبيتنغ (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئة جمهورية غينيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

وأود أن أدلي ببضع ملاحظات بالنيابة عن معالي وزير خارجية بلدي، الأونرابل هاكمان أووسو – أغيمانغ، الذي لم يتمكن من الحضور إلى هنا. ونظرا لغيابه، طلب مني أن أحمل إلى أعضاء المجلس تحيات رئيس جمهورية غينيا والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فخامة السيد جون أغييكوم كوفور، الذي أعرب عن ثقته في حلقة العمل هذه ويأمل أن تَقترح تدابير من شأنها أن تساعد على الحد من الخطر المتمثل في تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل غير قانوني، وكذلك الظاهرة المتصاعدة المتمثِّلة في المرتزقة والجيوش الخاصة في المنطقة دون الإقليمية بغرب أفريقيا.

وأود أن أشيد بمنظمي حلقة العمل هذه لصحة اختيار الموضوع، بالنظر إلى حالات الصراع في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية وأهداف حلقة العمل هذه ذات الصلة الوثيقة جدا بالموضوع.

وعلى الرغم من أن مسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها على نحو غير مشروع مشكلة عالمية، فإن لدينا في غرب أفريقيا سببا لأن نصبح أكثر قلقا بشأنها بسبب الدمار الذي ألحقه استخدام هذه الأسلحة بالأرواح والممتلكات في المنطقة دون الإقليمية.

ومن المحزن أن نلاحظ أن من بين الأسلحة الخفيفة البالغ عددها ٥٠٠ مليون قطعة والتي يعتقد أنها يجري تداولها على نطاق العالم، هناك ٣٠ مليون قطعة لغرض الاستخدام في أفريقيا، مع ما يبلغ ٨ ملايين قطعة في منطقة غرب أفريقيا وحدها. فمن القرن الأفريقي، عبر السودان، ورأسا عبر أفريقيا الوسطى إلى أنغولا، ظل يعاني نصف قارة من الصراعات التي يؤثر بعضها على بعض وييسِّرها انتشار الأسلحة الصغيرة وظاهرة المرتزقة. وبعض مناطق غرب أفريقيا، مثل ليبريا وسيراليون و، مؤخرا، كوت ديفوار، تتبع نفس النمط. و، خلال العقد الماضي وحده، أودى استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بأكثر من ٢٠ مليون ضحية في أفريقيا، كان معظمهم من المدنيين، نساء وأطفالا. ويقدّر أن مليوني طفل قُتلوا، وأصيب ٥ ملايين شخص بإعاقة دائمة، وأصبح ١٢ مليون شخص بلا مأوى وصار ١٧ مليون شخص إما مشرّدين أو لاجئين. وتضم أفريقيا أيضا حوالي ٠٠٠ ٣٠ من الأطفال الجنود و ٠٠٠ ١٠ من المرتزقة، وما ينجم عنه من عواقب وخيمة على القارة بأكملها – خاصة على غرب أفريقيا، لما فيها من عدد متزايد من حالات الصراع.

ومن منطلق الإقرار بالنطاق الهائل لهذه المشكلة أُعلن عن حظر مؤقت لاستيراد وتصدير وصناعة الأسلحة الخفيفة ووقع عليه رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وكان الهدف من هذا الوقف الاختياري أن يكون نهجا إقليميا منسقا ومستداما للسيطرة على الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا. وتم تمديده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ لمدة ثلاث سنوات أخرى ويستوجب تجديده مرة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

إن خطة العمل التي اعتمدها وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية في آذار/مارس ١٩٩٩ ومدونة السلوك التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الجماعة في آذار/مارس ١٩٩٩ تهدفان إلى تشجيع والتطبيق الفعال لهذا الوقف الاختياري من خلال جهود شفافة ومتضافرة على المستويين الوطني والدولي معا. وبالمثل تم وضع برنامج للتنسيق والمساعدة من أجل التنمية والأمن بوصفه إطارا لتنفيذ إجراءات مرتبطة بهذا الوقف الاختياري. ووقَّعت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية أيضا على عدد من الصكوك القانونية الدولية الأخرى التي تهدف إلى مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك ظاهرة المرتزقة في العالم.

إن المزاعم الأخيرة بقيام أطراف غير حكومية، بشن هجمات عبر الحدود واندلاع الجريمة المنظمة وأعمال إجرامية أخرى عابرة للحدود في المنطقة دون الإقليمية تؤكد على أهمية جلستنا اليوم. ونحن نناقش المشاكل الناجمة عن انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، من المهم أن ندرك كما يجب آثار أنشطة تجار الأسلحة وأن نوصي بفرض جزاءات على من يخرق الوقف الاختياري والصكوك القانونية الدولية ذات الصلة. وينبغي أيضا أن نبحث أساليب ضمان زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في هذا الجهد. وقد يكون من المجدي أيضا النظر فيما إذا كانت هناك أية مزايا محتملة تستخلص من تنقيح الوقف الاختياري وجعله أداة دائمة.

ولا يمكن أن أختتم بياني بدون استرعاء النظر إلى الزيادة في أنشطة المرتزقة والجيوش الخاصة في مناطق الصراع

في غرب أفريقيا. فانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، مثله مثل المرتزقة والجيوش الخاصة تشكل أخطارا كبيرة على استقرار المنطقة دون الإقليمية. والمعدل الذي يتم به تجنيد المدنيين في غرب أفريقيا من منطقة صراع إلى منطقة صراع أخرى كي يقاتلوا لحساب أي أحد مستعد لاستعمال خدماتهم قد وصل إلى مستويات مخيفة في السنوات الأخيرة.

ولا يمكن لأي بلد في المنطقة دون الإقليمية أن يهرب من آثار انتشار هذه الأسلحة واللجوء المتزايد إلى استعمال المرتزقة والجيوش الخاصة. وعلى كل بلد في غرب أفريقيا، سواء كان مؤيدا أو غير مؤيد لأي من الصراعات في المنطقة، أن يتصدى لمشاكل تدفقات اللاجئين وعسكرة الحدود ومخيمات اللاجئين، وكذلك الجرائم العابرة للحدود، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة - وهي جميعها ذات عواقب وخيمة على الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ولا يمكن التغلب على تلك المشكلات إلا من خلال جهودنا المتضافرة ودعم المجتمع الدولي. وإنني واثق بأن حلقة العمل هذه ستفضي إلى وضع توصيات ملائمة لتوحيدنا في معركتنا المشتركة ضد انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وظاهرة المرتزقة والجيوش الخاصة.

أشكر الأعضاء على حسن إصغائهم. وأتمنى أن تكون مداولات هذه الجلسة مثمرة جدا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي سعادة السيد محمد بن شمباس، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

السيد شمباس (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة هذا الجهاز في الأمم المتحدة في هذا الوقت العصيب، حيث يواجه مجلس الأمن تحدي اتخاذ قرارات تضمن السلام الدائم والأمن الدولي. وأنا على ثقة بأنكم، بخبرتكم الثرية، المقترنة بالحكمة الأفريقية التقليدية المعروفة، ستديرون أعمال المجلس بطريقة منصفة وحكيمة.

وأود أن أشكر منظمي هذه الجلسة الاستشارية ومجلس الأمن وجمهورية غينيا على دعوتي لكي أحدثكم عن شواغل وتجارب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الحملة ضد انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة والأنشطة المتزايدة للمرتزقة وشركات المرتزقة - التي يسموها آخرون شركات الجيوش الخاصة - التي أثرت تأثيرا كبيرا على الاستقرار السياسي لأفريقيا، خاصة غرب أفريقيا.

ولا يدهشنا أن الرئاسة الغينية لمجلس الأمن قد قررت أن تدرج ضمن شواغلها الخاصة بالسلم والأمن موضوع ''انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأنشطة المرتزقة: الأخطار التي تهدد السلم والأمن في غرب أفريقيا''. والذي أفهمه أن هناك سببين على الأقل لذلك. أولا، غينيا بلد في غرب أفريقيا تحمل أكبر عبء لعواقب الصراعات الداخلية لجيرانها، وقضية اللاجئين ما هي إلا جانب واحد من جوانب هذه الظاهرة. ثانيا، إنه هذا البلد نفسه في غرب أفريقيا الذي عانى من هجوم دموي شنه المرتزقة عام ١٩٧٠. وفي الحقيقة عانت بعد ذلك دول أخرى في غرب أفريقيا من نفس المصير. وبعد ذلك، أصبحت منطقتنا معروفة بعدم استقرارها، الذي يميزه انتشار الأسلحة الصغيرة وظاهرة المرتزقة.

إن الهدف الأساسي للجماعة الاقتصادية تأمين التكامل والتنمية الاقتصاديين في غرب أفريقيا. ولكن الرابطة التي لا تنفصم بين التنمية والسلم والاستقرار كانت تعني

دورا أكبر بشكل متزايد للجماعة في إدارة الصراعات ومنع نشوبها. وانتشار الأسلحة الصغيرة بلا ضابط في الكثير من أنحاء أفريقيا -- يُقدر عددها بما يصل إلى ١٠٠ مليون -- قد شكل تهديدا كبيرا للتنمية، والاستقرار السياسي والاقتصادي، والحريات المدنية، وحياة البشر. إن الزيادة في عدد وكثافة وزمن الصراعات في أفريقيا - خاصة في منطقة البحيرات الكبرى ومنطقة اتحاد نهر مانو - هي نتيجة لسوء الحكم والفشل الاقتصادي والتوافر السهل للأسلحة والمرتزقة. وهناك تقديرات بأنه توجد حوالي ٨ ملايين قطعة سلاح داخل غرب أفريقيا، وأنه لا تزال تتم العشرات من أنشطة المرتزقة هناك.

لقد شجب العالم كله أنشطة المرتزقة وأداتها منظمتنا العالمية بصفة مستمرة. وشارك قادة غرب أفريقيا في كل فرصة في إدانة استعمال الجنود الأجانب المتاحين فقط للاستئجار في الصراعات الداخلية. وفي التسعينات، زادت أنشطة المرتزقة، وتتنافى جميعها مع اتفاقية القضاء على أنشطة المرتزقة في أفريقيا، التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية، التي أصبحت فيما بعد الاتحاد الأفريقي، ومع قرارات الأمم المتحدة التي تدين بوضوح استئجار واستعمال المرتزقة بأي شكل من الأشكال.

ومن الغريب أنه بدأ يظهر، في منطقتنا دون الإقليمية، نوع فريد من المرتزقة ليس من الطراز المألوف. ففي العقد الماضي عانت دول اتحاد نهر مانو من أنشطة المتمردين. وكانت الصراعات في ليبريا، وفي سيراليون، وفي غينيا - بيساو، وإلى حد ما في كوت ديفوار الآن، تدور بين الحكومات وفصائل متمردة. واتضح أن هذه الفصائل المتمردة تشارك بالفعل في جميع الصراعات في دول اتحاد نهر مانو. لقد اتخذوا شكل مرتزقة لا ولاء لهم لأية سلطة بعينها ومتاحون دائما للاستئجار؛ غير أنه لا يمكن في بعض الأحيان تمييز دوافعهم بسهولة، إذ يمكنهم اللجوء إلى النهب العشوائي وتدمير الممتلكات، كما نرى الآن في الجزء الغربي من كوت ديفوار.

وأيا كانت طبيعة ونوع نشاط المرتزقة الذي تجري مواجهته، فإن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراء دولي يستهدف القضاء على ممارسة المرتزقة وفائدتهم وقد التزم رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بضمان أن تتخذ فرادى الدول جميع التدابير الضرورية لمنع استعمال أراضيها قاعدة لأنشطة المتمردين أو المرتزقة.

وبعد نهاية الحرب الباردة أصبحت منطقة غرب أفريقيا، التي يبلغ عدد سكانها ٢٥٠ مليون نسمة، مليئة بالفعل بكل أنواع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذه الأسلحة، التي يسهل استخدامها بسبب التقدم في التكنولوجيا، ويسهل نقلها نتيجة للحدود المليئة بالثغرات، تحتاج إلى إيلاء مزيد من اهتمام المجتمع الدولي. وتؤدي الأسلحة الصغيرة، التي يعرّفها بعض الخبراء بأنها أسلحة تدمير شامل، إلى تفاقم الصراعات المحلية والطائفية والوطنية والإقليمية. وقد أدى انتشار الأسلحة الصغيرة إلى موت الملايين من البشر في جميع أنحاء أفريقيا. ففي السودان، قُتل أكثر من مليونين منذ عام ١٩٨٢؛ وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تفيد التقارير أيضا بمقتل مليونين آخرين منذ عام ١٩٩٦. وفي غرب أفريقيا، مات حوالي نصف مليون شخص في العقد الماضي من إساءة استعمال الأسلحة الصغيرة، أو ''أدوات الموت'' كما تصفها شبكة العمل الدولي.

ونتيجة للصراعات العديدة والموت والتدمير، بدأ قادة دول غرب أفريقيا نهج ''الأمن أولا'' لإنهاء الصراعات. وأدى هذا إلى اعتماد وقف اختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الخفيفة في عام ١٩٩٨. وهذه خطوة جريئة وطموحة في إدارة الاتجار المشروع وغير المشروع

بالأسلحة الصغيرة. ويمثل الوقف الاختياري آلية لبناء الثقة. وفرصة عمل طوعي تسنده الإرادة السياسية المشتركة لرؤساء دولنا وحكوماتنا بغية التصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة.

ويقتضي الوقف الاختياري من الدول الأعضاء أن تضع تدابير فعّالة: أولا، لمراقبة استيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الخفيفة؛ وثانيا، لتسجيل ومراقبة تحرك واستخدام مخزونات الأسلحة الشرعة؛ وثالثا، لكشف وتدمير كل الأسلحة غير المشروع والأسلحة الفائضة؛ ورابعا، لعدم السماح بإعفاءات من هذا الوقف الاختياري إلا وفقا لمعايير صارمة.

وأدى الوقف الاختياري إلى إنشاء مراكز اتصال أو لجان وطنية في الدول الأعضاء لمراقبة الأسلحة الصغيرة، كما أوصت بذلك مدونة قواعد السلوك التي اعتمدها رؤساء الدول في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ من أجل تنفيذ هذا الوقف الاختياري. ومن الجوانب المهمة للمدونة المادة ٨ التي تتعلق باستحداث سجل لأسلحة حفظ السلام في جميع عمليات حفظ السلام التي تجري في غرب أفريقيا. والواقع أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن برنامجه الإقليمي للتنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية، يشترك معنا في استحداث هذا السجل في الشهر القادم في كوت ديفوار. ويهدف السجل إلى مراجعة طبيعة وكمية الأسلحة الصغيرة المستخدمة في بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار.

وما فتئ تنفيذ الوقف الاختياري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يخضع لعمليات تقييم عديدة. وقد جرى آخر تقييم رئيسي لتنفيذه – الامتثال العام له وفعاليته في الدول الأعضاء – بين شهري أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

ولا يفوتني أن أذكر أن الإرادة السياسية لاستمرار هذا الوقف الاختياري لم تهتز أبدا إذ جددته الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ لثلاثة أعوام أخرى. وهناك دليل قوي آخر على أن الوقف الاختياري سيصبح في آخر المطاف استراتيجية دائمة لمراقبة حركة الأسلحة الصغيرة داخل المنطقة دون الإقليمية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أذكّر الأعضاء بقرار مجلس الأمن ١٢٠٩ (١٩٩٨)، الذي أشاد باعتماد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للوقف الاختياري. وقد ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما أشرت، يساعد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دعم الوقف الاختياري من خلال البرنامج الإقليمي للتنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية منذ آذار/مارس ١٩٩٩. ونغتنم هذه الفرصة لكي نشكر الأمم المتحدة وحكومات السويد وسويسرا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا واليابان على الدعم التقني والمالي الذي قدمته لتنفيذ الوقف الاختياري.

ولا تزال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تنشغل مع المجتمع الدولي بشرّي عصرنا التوأمين، وهما الأسلحة الصغيرة وأنشطة المرتزقة. وندعو المجتمع الدولي إلى تنفيذ نص وروح خطة عمل الأمم المتحدة وتوفير الموارد اللازمة لتمكين أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من تنفيذ الوقف الاختياري بجميع مضاعفاته.

إن جماعتنا ملتزمة بضمان السلام والأمن الشاملين في المنطقة دون الإقليمية. ومن أجل هذه الغاية، أوصى رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في اجتماعهم الذي انعقد في كانون الثاني/يناير هذا العام، اعترافا منهم بخطورة انتشار الأسلحة الصغيرة وارتباطه

بزعزعة الاستقرار المستمرة في كل منطقتنا دون الإقليمية وأنشطة المرتزقة والجرائم عبر الحدود، بإنشاء وحدة للأسلحة الصغيرة في إطار أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بغية تعزيز قدرتنا على تقليص وإدارة الأسلحة الصغيرة والقضاء عليها، وتعزيز الأمن البشري بوصفه وسيلة لتسهيل الإنماء المتناسق لبلداننا.

أناشد مجلس الأمن والمجتمع الدولي عموما دعم التنفيذ الفعّال لهذا الوقف الاختياري وتسهيل إنشاء وحدة للأسلحة الصغيرة جيدة الموارد في أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وأتطلع إلى إجراء مناقشات مثمرة وفعّالة في هذا المنتدى وأتمنى لكم مرة أخرى فترة ناجحة بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو المدير الإقليمي لبرنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية، السيد إبراهيم سال.

السيد سال (تكلم بالفرنسية): أود، أولا وقبل كل شيء، وبالنيابة عن عبد الله جانيه، مدير المكتب الأفريقي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموجود هنا، أن أهنئ غينيا على رئاستها للمجلس وأن أشكرها على المبادرة المهمة جدا التي تتخذها في هذا الوقت البالغ الأهمية، الذي يستأثر فيه موضوع أسلحة التدمير الشامل باهتمام المجتمع الدولي.

سنقدم للمجلس عرضا ببرنامج بور بوينت على شاشة العرض الموجودة في هذه القاعة. وسنحاول التقيد بالوقت المتاح لنا مع مراعاة حقيقة أن المناقشات اللاحقة ستمكّن من الدخول في مزيد من التفصيل للذين يرغبون في ذلك.

الهدف من بياننا هو إظهار الدور الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية. ونود أولا، أن نعطي أعضاء المجلس فكرة عن مدى انتشار الأسلحة في غرب أفريقيا، وبعد ذلك نوضح لكم كيف وضِع البرنامج بوصفه ردا على انتشار الأسلحة، قبل النظر إلى تدابير كيفية مكافحة هذا الانتشار في غرب أفريقيا.

إن حالة انتشار الأسلحة في غرب أفريقيا اليوم تدعو للقلق بصورة بالغة، مما جعل هذه المنطقة دون الإقليمية واحدة من أكثر المناطق غير المستقرة في العالم – أولا وقبل كل شيء بسبب عدد وتأثير الانقلابات العسكرية – إذ وقع ٧٢ انقلابا عسكريا بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٠، كانت ٥٠ في المائة منها ناجحة، مع أمثلة نمطية. فهناك بلد واحد، على سبيل المثال، حدثت فيه خمس محاولات انقلاب عسكري في أربعة أعوام، أدت واحدة منها إلى نزوح حوالي ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ. ويوجد كذلك، كما شددنا، نشاط للمرتزقة، وتخلق المشاكل في بؤر التوتر لزعزعة الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، ١٢ عاما من الحرب في ليبريا، و ١٠ أعوام في سيراليون، وتمرد في كازاماتس استمر ٢٠ عاما، وما إلى ذلك.

وبالتالي، فإن الحالة متفجرة. فهناك أكثر من ١٠ ملايين قطعة سلاح في غرب أفريقيا، ووفقا لأحدث تقدير، يعيش ما بين ٩٠ و ١٠٠ مليون شخص هذه الحالة في بقية أفريقيا – وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم الجماعات الإجرامية المنظمة ٥٠ في المائة من تلك الأسلحة، كما أن

٨٠ في المائة من الضحايا هم الأكثر فقرا - النساء والأطفال وكبار السن.

أما الصورة التي تمخضت عنها فترة السنوات العشر الماضية تقريباً فهي قاتمة للغاية: فقد قُتل مليونان من الأطفال، وأصيب ٥ ملايين من الأشخاص بإعاقات، وشرد ١٢ مليوناً من الأطفال، وعمل ٣٠٠ ٠٠٠ طفل كمقاتلين، وظهر إلى الوجود ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ من المرتزقة. ويشير كل هذا إلى حدة الصراعات المسلحة وعدم القدرة على وقفها وعلى تواترها. وتترتب على تلك الصراعات آثار مباشرة وغير مباشرة على الأمن البشري. ولذلك ففي هذا السياق قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في بيان المهمة الصادر لعام ٢٠٠٢، تبريره للأساس المنطقي للبرنامج.

ولم أُشر إلى الحالة في نيجيريا، التي يوجد فيها قدر كبير من انعدام الأمن بالرغم من عدم وجود تمرد داخلي. ويمكن أن يترتب على انعدام الأمن شن الهجمات على السكان المدنيين، الأمر الذي يشكِّل موضوع الصور التالية.

عُرضت صورة على الشاشة.

فهذه صورة للنتائج التي أسفر عنها أحد الهجمات ببندقية من طراز كلاشنيكوف، وهي بطبيعة الحال من الأسلحة الحربية. وقد وقع هذا الهجوم في موقع سبق أن ذهبنا إليه لتشكيل لجنة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة. وقد صادفنا هذا الحادث الذي تعرّضت فيه مركبة تستخدم لنقل الأموال للهجوم بنيران الكلاشنيكوف أو البندقية AK-40. وشراء الكلاشنيكوف لا يكلِّف كثيراً، إذ يمكن للمرء أن يجد سلاحاً كهذا مقابل ٣٠ دولاراً اليوم في السوق. وكانت المحصلة في هذه الحالة مروعة بالتأكيد، طلقة في البطن، وفقدان إحدى العينين، ورصاصة أخرى في الرأس. وهذا المستوى من انعدام الأمن أمر اعتيادي يومي في هذه المنطقة. ولذلك فإن من المهم أن نسأل عن رد البرنامج على ذلك.

أولاً، يستند رد البرنامج الذي أعدّه البرنامج الإنمائي إلى مفهوم الأمن البشري. وهو يتضمن عدم قصر مفهوم الأمن البشري على الناس والسلع بل تمديد نطاقه أيضاً إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فالصلة بين التنمية والأمن، فضلاً عن النموذج الأمني ذاته، يشكلان جزءاً من هذا الرد.

ومن العناصر الأخرى التي أراها مهمة أن برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية يشكِّل مثالاً نموذجياً على الاستجابة الشاملة في مواجهة مشكلة صارت نفسها عالمية في طابعها. ويندرج في هذا الجهد طائفة من الجهات الفاعلة. فالمنظمات الدولية والدول والمنظمات الوطنية والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام ومجموعات المجتمع المدني مشاركة كلها في نظام للشراكة وائتلاف يحاول أن يستحوذ على ملكية البرنامج من خلال اللجان الوطنية التي تنشئها الدول وهيئات المجتمع المدني الوطنية وعبر الوطنية. ذلك أن تلك الفئات بعد منحها منبراً رسمياً ما انفكت تشارك بنشاط في عملية الوقف الاختياري منذ مؤتمر القمة الأخير الذي عقدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ويجري تطبيق استراتيجيات متعددة الأبعاد ومتعددة التخصصات لمعالجة عناصر معينة ذات علاقة بالإصلاح التشريعي. وهي قائمة أيضاً لأننا في غرب أفريقيا متفوقون بعض الشيء فيما يتعلق بمسألة مكافحة انتشار الأسلحة. فقد نجحنا في إقرار معايير وفي وضع برنامج للعمل. ونحاول الآن الربط بين المعايير والسلوك عن طريق نظام للحوافز. وتحقيقاً لهذه الغاية، نعتمد اليوم على الدبلوماسية وبناء القدرات. بيد أنه ينبغي أن نتذكر أننا لا نتمتع بعد بسلطة فرض الجزاءات أو إجراء مفاوضات عامة.

عُرضت صورة أخرى على الشاشة.

وهذه الصورة التالية لشاب من سيراليون تعثّر في لغم. واستخدمنا هذه الصورة في حملتنا خلال كأس أفريقيا لنصوِّر كيف تتهشّم أحلام الناس أيضاً.

وإذن فاستجاباتنا شاملة. غير أنها فوق كل شيء استجابة مثيرة للاهتمام في أن لدينا لأول مرة في مجال مكافحة انتشار الأسلحة وفداً سياسياً مؤلفاً من دول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، والمشروعية السياسية اللازمة لكي يتمكن البرنامج من الاشتراك في البلدان كل على حدة وإجراء اتصال مباشر مع وزراء الخارجية والدفاع والأمن لمناقشة المسائل المطروحة. وتؤدي هذه الحالة في الواقع إلى الفعالية وإلى مستوى الخصوصية اللذين يعدان من مواطن القوة في البرنامج.

وأخيراً، فيما يتعلق بالشمول، فإن أهم شيء في هذا البرنامج الذي أنشأه البرنامج الإنمائي في أفريقيا أنه يشمل برنامجاً لنزع السلاح العملي يتجاوز المبادئ الرفيعة ولا يقف عندها. فمن خلال هذا البرنامج التابع للبرنامج الإنمائي نستطيع اليوم مجابهة مسألة الكيفية التي تسوى بها مشكلة الانتشار على أرض الواقع. وتتمثل رسالتنا في تعزيز ثقافة السلام، وتدريب قوات الأمن، وإقامة نقاط لمراقبة الحدود، وإيجاد سجل إقليمي للأسلحة الصغيرة، وتحقيق التناغم بين التشريعات، وجمع الأسلحة وتدميرها، ونشر روح الوقف الاختياري في باقي أرجاء القارة الأفريقية، وتعبئة الموارد، والشروع في حوار مع منتجي الأسلحة.

وأهم شيء اليوم هو ما نطلق عليه اللجان الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة. ويتعلق الأمر بإنشاء هذه اللجان في جميع دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونظراً لأن الدول ذاتها هي التي تنشيء هذه اللجان، ومن ثم تحدد أيضاً تشكيلها، فهي تعمل بمثابة عوامل تنفيذية لمكافحة انتشار الأسلحة. وهي مسؤولة أيضاً عن كفالة دوام هذه الجهود وعن تعزيز قدرات الدول في مجال مكافحة الانتشار.

ولم يكن يوجد سوى خمس لجان وطنية حتى عام ٢٠٠١. وبفضل العمل المكثف الذي اضطلع به فريق في الميدان، أنشئت في غضون عام واحد ١٣ لجنة من بين ١٥ لجنة وطنية كان يُنتظر إنشاؤها. ومن ثم فإن ثلاثة عشر بلداً من بلدان غرب أفريقيا الخمسة عشر بها لجان وطنية لمكافحة الانتشار. ونظراً لعدم الاستقرار الراهن في كوت ديفوار، فهي إحدى الدول التي ليست بها لجنة. ونرجو أن نتمكن، بدعم من الأمين التنفيذي، من الإفادة من قيام الحكومة الجديدة لإنشاء لجنة وطنية، ووضع سجل في أي عملية مقبلة من عمليات حفظ السلام، والتحرك قدماً صوب تدمير فائض الأسلحة. وتمثل ليبريا استثناء آخر. وترجع هذه الحالة للحرب الأهلية في هذا البلد. بيد أنها قد أبدت التزاماً راسخاً بإنشاء لجنة وطنية. علاوة على ذلك، وهذه هي النقطة الثانية التي أود ذكرها في هذا الصدد، تصبح اللجان الوطنية بمجرد إقامتها جزءاً من شبكة موجودة لتشاطر أفضل الممارسات والتعاون على مكافحة انتشار الأسلحة وتبادل المعلومات.

وقد تم الآن تطبيق اللامركزية. فلجنة مالي، على سبيل المثال، متقدمة على غيرها لدرجة أنها أنشأت بالفعل لجاناً محلية لمكافحة الانتشار في المناطق الشمالية والشرقية والغربية من البلد.

ويتعين على البرنامج الآن إكمال الشبكة بضم نيجيريا إليها. غير أن أهم شيء هو أن ننتقل من حالة التكامل المؤسسي الذي وجد دائماً بين البرنامج والممثلين المقيمين للبرنامج الإنمائي إلى تكامل تنفيذي يدرج في اللجان الوطنية مسؤولين عن برامج الإدارة الرشيدة. وهذا من

شأنه، من الوجهة العملية، إدماج منظومة الأمم المتحدة في جهود مكافحة الانتشار.

ويشكّل تعزيز نقاط المراقبة الحدودية أيضاً جزءاً من برنامجنا. فمنذ أيام قليلة زوّدنا مالي بما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لتعزيز حدودها مع موريتانيا والجزائر. ونحن الآن عاكفون على مساعدة بنن، وننظر في مد يد المساعدة لغانا والنيجر.

ونحن مشتركون أيضاً في تدريب قوات الأمن. وقد قمنا بتدريب المدربين، وعلى وجه التحديد، ما يزيد على ٣٠٠ من الضباط ذوي الرتب العالية في جميع البلدان الـ ١٥ المشاركة. وبقيام اللامركزية الآن على الصعيد الوطني، والاستعانة بدليل التدريب الذي أعددناه، سيتدرب ما يزيد على ٥٠٠ ٧ من الوكلاء تمهيداً لإدخال اللامركزية على صعيد وحدات الأمن والقوات المسلحة.

وفيما يتعلق بالأرقام الفعلية، دمرّنا ٠٠٠ ٣٨ قطعة سلاح في غرب أفريقيا. ويلاحظ المجلس كما ذكرنا أن من المفارقات أننا دمرّنا أكبر قدر من هذه الأسلحة في ليبريا. إضافة إلى ذلك، سيجد الأعضاء أثناء مغادرتهم القاعة فيلماً عن تدمير الأسلحة في ليبريا، الذي كان حدثاً مشهوداً.

ونولي اهتماماً خاصاً بالترادف مع ذلك لموضوع الأسلحة الخفيفة، ومن بينها الألغام المضادة للأفراد، حيث تقع أيضاً ضمن هذه الفئة. ولدينا مبادرة قائمة تستهدف القضاء على جميع الألغام في غرب أفريقيا. ونعتزم بمساعدة من كندا أن ندمِّر جميع المخزونات الحكومية من الألغام الأرضية. وسنتبع ذلك أيضاً ببرامج لإزالة الألغام، من المقرر أن تبدأ بعد عام من تدمير تلك الأسلحة.

وجارٍ الاضطلاع حالياً بثلاثة مشاريع. ويتعلق أولها بتعزيز ثقافة السلام. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن نبين أننا نعتزم إصلاح المناهج في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية بغرب أفريقيا لتشمل تدريس ثقافة السلام. ويتعلق مشروع آخر بالتنسيق بين التشريعات ذات الصلة بالأمن في قانون واحد من خلال اتفاقية دولية، كما فعلنا في مجال القانون التجاري. أما البرنامج الثالث والأخير فيتعلق بإقامة سجل إقليمي للأسلحة الخفيفة. وقد أنشئ سجل إقليمي للأسلحة التقليدية، كما يدرك المجلس، عقب اتخاذ الجمعية العامة القرار ٤٦/٣٦ لام. بيد أنه بعد ثلاثة أعوام من العمل الذي قام به فريق من الخبراء، لم يتسنّ إدراج الأسلحة الخفيفة ضمن سجل الأسلحة التقليدية. ولذلك فإنها ستدرج في السجلات الإقليمية. وستعنى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهذه المسألة من خلال إقامة مشاريع رائدة على أساس كل بلد على حدة. وقد تطوعت عدة بلدان بالفعل لتوفير المعلومات الشاملة عن مخزوناتها من الأسلحة الصغيرة والذخائر، الأمر الذي سيمكِّننا من الرجوع إلى المصدر من أجل تنسيق جهودنا المبذولة لإعداد سجلات وطنية حقيقية.

أود الآن أن أشير إلى مستقبل البرنامج. سوف نسعى أولاً لإدماج البرنامج في إطار الجهود الدولية، بدءاً بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وبعد ذلك سنحاول إيجاد رابطة بيننا وبين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وإذا لم تخنِ الذاكرة، أظن أن فرنسا قد أسندت إليها المسؤولية عن ملف السلام والأمن، وأنها عاكفة على هذه المسألة. هكذا نعتزم أن نشترك في الجهود الدولية الجديدة.

ونأمل كذلك في توسيع نطاق شراكتنا مع الهيئات القائمة بالتنفيذ، ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة على وجه التحديد، والنهوض بتلك الشراكة. وفي هذا الصدد، أرى من الأهمية بمكان أن ننشئ آلية على صعيد البرامج القطرية تمكِّن جميع سفراء البلدان المانحة من الالتقاء بنظرائهم في البلدان حتى يتمكنوا من مناقشة جميع جوانب البرنامج على نحو من الشفافية الكاملة.

نقطة هامة أخرى هي إدماج أنشطة الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك أنشطة المسؤولين عن الإدارة الرشيدة في إطار عمل مكافحة انتشار الأسلحة.

لكن أهم جانب من جوانب جهود مكافحة الانتشار، كما قال الأمين التنفيذي، ليس الإرادة السياسية والالتزام السياسي فحسب، ولكن أيضاً تعبئة الموارد. ويجب فهم أن برنامجنا بدأ بعجز قدره ٦٠ في المائة في الموارد. ولم تتم تعبئة سوى ٥ ملايين دولار من مبلغ ١٣ مليون دولار المقدر الضروري لتنفيذ خطة العمل.

وأود أن أعطي مثالاً بسيطاً جدا. اليوم، يتطلب أصغر برنامج – وأؤكد على أصغر برنامج – لتعزيز حدود بلدان غرب أفريقيا البالغ عددها ١٥ بلدا، الذي يعني أربعة مواقع لكل بلد، ٦ ملايين دولار. ولكن منذ إنشاء برنامج التنسيق والمساعدة عام ١٩٩٨، لم نتمكن من تعبئة هذا المبلغ. وهذا يعطيكم فكرة عن أوجه قصورنا ومشاكل التمويل.

وآخر منظور تشغيلي هو تخفيض الطلب من خلال الوقف ومن خلال نظم رصد وتقييم أكثر صرامة. واعتقد أن المفوض المؤقت لشؤون السلم والأمن والشؤون السياسية قد أوضح بجلاء أننا نحتاج إلى نظام أكثر صرامة للبلدان التي قبلت الوقف. وفي الوقت نفسه، وعلى جانب العرض، يتسم الاقتراح بتفادي تصدير الأسلحة إلى المناطق التي تمزقها الصراعات بالأهمية ولكن ذلك يعني ضمناً ضرورة الإعلان عن الصادرات.

إن إحصاءات الجمارك التي تجمعها الأمم المتحدة ليست كافية، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن الأسلحة العسكرية لا يُعلن عنها، والأسلحة تكون قيد النقل، وإلى تكاثر مناطق التجارة الحرة الجديدة مما يعني أن البيانات المهمة غير متوافرة لنا. ولذلك يتعين علينا أن نعتمد على الإبلاغ طوعا من جانب الدول. وينبغي أن نلاحظ أنه حتى في وقتنا الحالي، من ضمن أكثر من ١٠٠ بلد مصدر، لم يقدم التقارير سوى ٢٩ بلدا، وهذه البلدان لا تقدم على نحو دائم معلومات ذات صلة بجهودنا لمكافحة انتشار الأسلحة.

ولذلك، سنكثف أيضا حملات التسريح وعمليات نزع الأسلحة الصغيرة لا سيما حملات التوعية العامة، مثلما استطعنا أن نفعل في تشاد فيما يتعلق بالتنمية البشرية، حينما قلنا إنه سباق لا بد أن نفوز فيه. وهناك صورة أخرى نود أن نظهرها وهي التسامح وأن نجتمع معا في وحدة وطنية. وأخيراً، هناك صورة لشعلة السلام .فلنتصرف قبل أن تنطفئ.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر المدير الإقليمي لبرنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية على العبارات الطيبة التي وجهها إلى بلدي.

بعد هذا البيان المشوق والهام الذي أدلى به مدير البرنامج، أود أن أذكر المجلس بأن جلستنا اليوم حلقة عمل، ولهذا فهي تفاعلية. ويمكن لمجموعات المتكلمين توجيه أسئلة إذا أرادوا ذلك. وحيث أننا لدينا فرصة وجود قيادات الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبرنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية، بين ظهرانينا هذا الصباح سيسعدهم من دون شك الإجابة على أي أسئلة قد تثار.

المتكلم التالي السيد بابوكار – بليز اسماعيل جاغنا، وزير الخارجية في غامبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جاغنا (غامبيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي سيدي، أن أتقدم إليكم بالتهنئة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. ووفدي فخور بالفعل بأن الدور لم يقع على أي دولة بخلاف جمهورية

غينيا، جارة شقيقة لنا في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، كي تتولى رئاسة أعمال مجلس الأمن في هذا الوقت – وقت قد يثبت بالفعل أنه اللحظة الحاسمة في مستقبل الأمم المتحدة. وليس لديّ أي شك، في أنكم ستضطلعون بمسؤولياتكم، مثلما فعلتم دائما، بموضوعية وإنصاف وحكمة.

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بسلفكم الوزير يوشكا فيشر وزير الخارجية في ألمانيا، وزميله القدير، السفير غونتر بلوغر على العمل الذي قاما بها على نحو طيب أثناء شهر شباط/فبراير.

يشعر وفدي بالامتنان الفعلي لكم على تنظيم حلقة العمل الوزارية هذه بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وظاهرة المرتزقة: التهديد للسلم والأمن في غرب أفريقيا. وهذا موضوع يشكل قلقاً بالغاً لنا جميعا في غرب أفريقيا، وليس على الأقل لرئيس الجمهورية الحاج يحيى جمعة ولحكومة غامبيا. وقد دأبنا على استرعاء الانتباه إلى هذه المشكلة في غرب أفريقيا منذ عدة سنوات، لأن تراكم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو بوضوح عامل مساهم كبير في الصراعات التي لا نهاية لها التي أصابت معظم أجزاء غرب أفريقيا وعرقلت التنمية في القارة. والحقيقة أن هذه الأسلحة، في معظم الأحيان، يتم الحصول عليها بأساليب غير مشروعة، كما أن الأغراض التي تستخدم فيها غير مشروعة. وحاليا، هناك تقارير بوجود ما يقدر بـ ٨ ملايين قطعة سلاح صغيرة غير مشروعة يتم تداولها داخل وعبر حدودنا المليئة بالثغرات في غرب أفريقيا.

وفي خلال العقد الماضي، أدت مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى عقد عدد من مؤتمرات القمة حول هذه القضية، تتوجت عام ١٩٩٨ باعتماد إعلان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لوقف مدته ثلاث سنوات قابلة للتجديد على الأسلحة الصغيرة وهو الوقف الأول من نوعه في أفريقيا. وبالإضافة إلى الوقف، اعتمد رؤساء دول الجماعة أيضا خطة عمل ومدونة سلوك، واتخذوا قرارا بأن تقوم كل دولة بإنشاء لجنة وطنية للإشراف على التنفيذ. ومن شأن كل هذه الأدوات معا أن تيسر إنفاذ الوقف.

وبالإضافة إلى ذلك، ودعما لآلية الرصد، فإن برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية، بالتعاون الوثيق مع أمانة الجماعة واللجان الوطنية المختلفة، يقدم المساعدة في مجال المبادرات الوطنية من أجل أن تتماشى القوانين السارية واللوائح الإدارية مع متطلبات الوقف. ويحتفظ البرنامج بسجل للأسلحة التي تستخدمها حالياً قوات حفظ السلام في المنطقة دون الإقليمية؛ وينهي إجراءات طلبات الإعفاءات والاستيراد التي تقدمها الحكومات فيما يتعلق بالأسلحة والذخيرة والمكونات؛ ويقدم تدريباً في مجال تحديد الأسلحة؛ ويروج للتعاون مع المصنعين والموردين في تنفيذ الوقف.

وبذلك يمكننا أن نلاحظ أن حكومات غرب أفريقيا تبذل جهودا جديرة بالإشادة للتصدي للمشكلة. وإضافة إلى ذلك، فإن القرار الطموح الذي اتخذه زعماؤنا لتمديد فترة الوقف لمدة ثلاث سنوات ثانية هو بالفعل إظهار واضح للإرادة السياسية للتصدي بجدية لهذه المشكلة.

إن طابع المستخدمين النهائيين لهذه الأسلحة أمر يثير نفس القدر من القلق. فمن الحقائق المعروفة جيدا أن الميليشيات هي التي تؤجج نيران الصراعات في أفريقيا. وقبل وقت قصير، اتضح لنا أن هذه الميليشيات تعتمد بقدر كبير على الجنود الأطفال. وقد أصاب ذلك الإدراك العالم بصدمة ودفعه إلى العمل، وتصدى المجتمع الدولي بتدابير مناسبة لهذه المشكلة. ولكن ما يفوق هذه الحقيقة البغيضة، وما ظل يظهر

بوضوح تام هو أن العمود الفقري لهذه الميليشيات يتكون إلى حد كبير من المرتزقة. ولم تحصل هذه الظاهرة بعد على الاهتمام الذي تستحقه بالفعل.

في الماضي كانت أنشطة المرتزقة في أفريقيا مرتبطة بالمغامرين الأوروبيين و"كلاب الحرب". بيد أن أفريقيا أصبحت على نحو متزايد، ماهرة إلى حد كبير في إنتاج حصيلتها الوفيرة من الجنود الساعين إلى الثروة. ومنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، على وجه الخصوص، مليئة بحالات الحرب والصراع التي تدفعها إلى الأمام المليشيات التي يهيمن عليها المرتزقة.

فعلى سبيل المثال، استمرت الصراعات في وادي نهر مانو باستخدام العديد من لوردات الحرب للمرتزقة. ومن المعروف جيدا الآن أن الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون كانت تتألف من مقاتلين من كل بلد تقريبا في غرب أفريقيا، كانوا مشتركين على أساس تعاقدي في الحرب مقابل أجر وربح لتحقيق غرض واحد ألا وهو الإطاحة بالحكومة الشرعية في سيراليون. ومن الحقيقي أيضاً أن هذه العناصر كانت متورطة في غزو غينيا وفي الوضع المعقد في ليبيريا ناهيك عن الفظائع التي تم ارتكابها أثناء هذه الأوقات العصيبة. وهناك مؤشرات قوية جدا على أنه في آخر حالات الصراع في غرب أفريقيا في كوت ديفوار كان تدفق المرتزقة من صراعات نهر مانو عنصرا مهما زاد من تعقيد الحالة.

المرتزقة لا ضمير لهم ولا أخلاق. فولاؤهم وإخلاصهم الوحيدان هما لأنفسهم؛ وهم لا يتبعون إلا المزايد الأعلى. وهناك حالات معروفة من المرتزقة الذين حاربوا في صفوف عدة ميليشيات، بعضها أعداء ألداء. وهم موجودون ومستعدون لقتال أي شخص ما دام السعر مناسباً.

ومن المؤكد أنه ما دامت هذه العناصر البغيضة بين ظهرانينا، سيستمر دائما الطلب على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - وكذلك وجود الممولين ولوردات الحرب. فهم يشكلون حلقة حيوية في سلسلة الصراعات. وما لم تنكسر هذه الحلقة لن نعرف السلام أو الراحة في غرب أفريقيا.

نذكر أنه في شهر تموز/يوليه ٢٠٠١، عقدت الأمم المتحدة المؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي تقرر فيه تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وأكد المؤتمر أن الحكومات هي المسؤول الأول عن منع ومناهضة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء على هذه التجارة، وأنه يقع على عاتق المجتمع الدولي واجب معالجة هذه المسألة (A/CONF.192/15، الفقرتان ١٣ و ١٥ من الديباجة) وأؤمن بأن الشيء نفسه ينطبق على مشكلة المرتزقة.

صحيح أن الحكومات في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بدأت تتحمل مسؤولياتها حيال الرقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وما حققته حتى الآن ليس سوى البداية مع أنه جدير بالثناء. وما زال الكثير يتعين القيام به. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وفي نهاية السنة الثالثة من الوقف الاختياري، جرى تقييم لما تم إنجازه. وبعض ما جاء في التقييم من ملاحظات ذو فائدة. واسمحوا لي بأن أسلط الضوء على شيء من ذلك.

"وما لم يضطلع المنتجون الرئيسيون للأسلحة في العالم بالمزيد من المسؤولية عن إدارة السوق العالمية للأسلحة، فإن أضعف الدول ستستمر في تحمل المعاناة الناجمة عن عدم مراقبة تجارة

الأسلحة الصغيرة... ويتعين إعطاء زخم متجدد لمسألة إجراء حوار مع مزوِّدي الأسلحة ومنتجيها.

”وبينما يدل (العديد) من طلبات الإعفاء (لاستيراد الأسلحة والذخائر) على أن الدول الأعضاء تحترم الوقف الاختياري، هناك مزاعم بأن ليس جميع الدول الأعضاء تمتثل لمدونة قواعد السلوك... ولربما تود الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تعيد النظر إذا في مدونة قواعد السلوك بغية توفير (أ) تدابير للإنفاذ... عندما يتبين أن البلدان تنكث التزاماتها، و (ب) البدء بإجراء تحقيق في الانتهاكات الخطيرة لمدونة قواعد السلوك“.

وفيما يتعلق باستثناءات الاستيراد،

”هناك غموض في بعض إجراءات الاستثناء: حاليا لا يوجد نص يقضي بأن يقدم عملاء الأسلحة (في مقابل الدول الأطراف) طلبا إلى أمانة الجماعة الاقتصادية... وهناك غموض آخر في عملية الإعفاء: لا يتعين على البلدان التي تلقت إعفاءات من إظهارها لدى شراء الأسلحة“.

وإزاء هذه الخلفية، أود أن ننظر في بعض الاقتراحات التي تتعلق بالمزيد الذي يمكن أن نفعله، إضافة إلى الجهود المبذولة حتى الآن، بغية التصدي لمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمرتزقة في غرب أفريقيا. وغني عن القول، بطبيعة الحال، إن على كل بلد في غرب أفريقيا أن يبدي التزاما أقوى بأهداف المبادرات دون الإقليمية والدولية حيال هذه المسألة، وأن يبدي رغبة أكبر في تنفيذ الاتفاقات التي تم إبرامها جماعيا.

أولا، المطلوب وجود أداة تشريعية دولية لإخضاع مزودي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومستعمليها على حد سواء لمزيد من المساءلة. وعلى المنتجين والمزودين أن يظهروا مزيدا من التصرف المسؤول في نقل هذه الأسلحة إلى أطراف فاعلة من غير الدول. ويجب وضع آلية لكفالة أن يكون النقل إلى مستخدمين نهائيين شرعيين لدى الدول. والجهود المبذولة لتنظيم تزويد الأسلحة لمليشيات في بعض دول المنطقة ينبغي أن تؤول إلى تعديله ليجري تطبيقه في جميع أنحاء جنوب أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع شيء مشابه لرصد وتنظيم حركة الماس بغية التحكم بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبطبيعة الحال، يتعين دعم ذلك بوضع نظام مناسب للجزاءات. وفي هذا الصدد، ينبغي السعي إلى قيام تعاون أقوى بكثير من منتجي الأسلحة ومزوديها الموقعين على ترتيب واسنار المعني بمراقبة الصادرات من الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات ذات الاستعمال المزدوج.

وثانيا، ينبغي اتخاذ إجراءات للتحقق من أنشطة سماسرة السلاح الشرعيين والعملاء والبائعين بالتجزئة مثلما اتخذت تدابير ضد عملاء المخدرات غير الشرعيين. والحالة في غرب أفريقيا اليوم تسمح للأفراد أو مجموعات الأفراد بأن يشتروا بسهولة أية كمية من الأسلحة، وبصورة مكشوفة إلى حد ما في بعض الأحيان. ويجب اتخاذ تدابير فعالة لوقف هذا الأمر.

وثالثا، يتعين علينا أن نبرم اتفاقية دولية تحظر استعمال المرتزقة وأنشطتهم في المنطقة دون الإقليمية. وأمراء الحرب الذين يجندون المرتزقة لشن أي نوع من أنواع الحروب، سواء كانت حربا مبررة أو لا، ينبغي تعريضهم للمساءلة. وينبغي حينئذ وضع الآليات المناسبة للمراقبة والإنفاذ.

ورابعا، وكتدبير فوري لمواجهة الحالة الملحة في غرب أفريقيا، ينبغي اتخاذ خطوات لتسريح المرتزقة وإعادة

إشراكهم في أنشطة اقتصادية مثمرة ومربحة في بلدانهم الأصلية. ووضعت سيراليون مؤخرا برنامجا ناجحا، بدعم من الأمم المتحدة، لتسريح وإعادة دمج وإعادة إشراك عشرات الآلاف من مواطنيها. وما نقترحه الآن هو صيغة دون إقليمية لهذا البرنامج.

وخامسا، المطلوب وضع أداة تشريعية ما لمنع توفير الملاذات الآمنة والقواعد الخلفية والسوقيات والإمدادات، إلى ما هنالك، للمرتزقة والمستخدمين الآخرين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ويتعين كذلك وضع نظام مناسب للجزاءات يُفرض على المقصرين عن القيام بذلك.

وأخيرا، بغية تنفيذ أي من الأمور التي ذكرناها سابقا أو كلها، نحتاج إلى قيام شراكة أقوى بكثير فيما بين الأمم المتحدة، وبرنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويقوم حاليا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمة المشاريع، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة شؤون نزع السلاح، ومعهد الأمم المتحدة لأبحاث نزع السلاح، بتوفير مختلف أشكال المساعدة والدعم لعمل برنامج التنسيق والمساعدة. والمطلوب الآن توسيع نطاق ذلك التعاون ليشمل إجراءات متضافرة بشأن مسألة المرتزقة، وكذلك ليشمل ترتيبا رسميا أكثر يستطيع مجلس الأمن بموجبه، وبتعاون وثيق مع الجماعة الاقتصادية وبرنامج التنسيق والمساعدة، أن ينشئ آلية لرصد الحالة، وتلقي التقارير عنها وإنفاذ قراراته بشأن مسائل تتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمرتزقة. ولعل مكتب الأمم المتحدة لمنع الصراعات وبناء السلام في غرب أفريقيا ينبغي أن يؤدي دور المنسق لهذا الترتيب، ويكون همزة وصل بين مجلس الأمن والجماعة الاقتصادية.

ويحدو وفد بلادي وطيد الأمل ألا يقتصر نجاح حلقة العمل هذه على يوم واحد. ونتوقع أن تظهر من مداولاتنا دلائل تفضي إلى قيام تعاون أقوى بين جميع الأطراف الرئيسية في غرب أفريقيا من جهة، وبين مجلس الأمن من جهة أخرى، في محاولة للتصدي لأكبر تحد في منطقتنا دون الإقليمية، وهو تحديدا مشكلة المرتزقة وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير الدولة للشؤون الخارجية في غامبيا على كلماته الطيبة والمشجعة الموجهة إلى غينيا.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية أنغولا، معالي السيد جواو برناردو دي ميراندا.

السيد ميراندا (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهنئ غينيا على المبادرة التي اتخذها بعقد هذه الجلسة الخاصة التي تتيح لنا تحليل المشاكل وإيجاد حلول فعالة لها، وهي المشاكل التي تؤثر تأثيرا عميقا على استقرار بعض المناطق في القارة الأفريقية والتي أسهمت حتى الآن في التخلف الاقتصادي الحاصل في تلك المناطق.

وأود كذلك أن أرحب بوجود وزراء الخارجية والذين يتولون حقائب أخرى في الجماعة الاقتصادية، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية والممثل السامي لامارا إيسي، وهو الرئيس المؤقت للجنة الاتحاد الأفريقي.

إن مشكلة انتشار الأسلحة الخفيفة وأنشطة المرتزقة والتهديدات للسلم والأمن في غرب أفريقيا أصبحت خطرا حقيقيا ومبعث قلق لنا. وهي كذلك تتعلق مباشرة بإطالة أمد الصراعات ومناخ التوتر المسيطر على بعض البلدان في هذه المنطقة. وعدد القتلى والجرحى آخذ في التزايد يوميا بسبب استعمال الأسلحة الصغيرة. وأسباب هذه المشكلة عديدة، وهي تختلف من منطقة إلى أخرى. والاستعمال غير

الصحيح للأسلحة الخفيفة في بعض البلدان يشكل صعوبات ضارة برفاه السكان وسلامتهم، ويهدد وجود الدولة في بلدان أخرى.

وفي البلدان التي أبرمت اتفاقات للسلام، يسبب هذا العامل عقبات ويقوض الثقة السائدة بين الدعاة لعملية السلام، ويعرقل عمليات حفظ السلام، والجهود الرامية إلى إعادة الإعمار والتنمية في البلدان في مرحلة ما بعد الصراع، والتطور الطبيعي للعمليات الديمقراطية الوطنية.

ونظرا للتهديد الخطير الموجه حاليا نحو السلم والأمن، ونظرا لخطر انتشاره إلى مناطق أخرى في أفريقيا، فإن للمشكلة التي تعصف بغرب أفريقيا مدى كبيرا بحيث لا يمكن أن يقع الحل فقط على عاتق بلدان أو مجموعة بلدان متضررة مباشرة. ومما له أهمية حيوية التزام أكبر من الأمم المتحدة، وتحديدا من مجلس الأمن. ومن هنا تأتي المزية والأهمية اللتان تتصف بهما جلسة اليوم.

وإن تنامي تركيز الأسلحة الخفيفة في مختلف المناطق حول العالم، وحيازة واستعمال هذه الأسلحة على أيدي مدنيين أو منظمات مسلحة هدامة يمكن رده بصورة رئيسية إلى عدم فعالية نظم مراقبة الصادرات والواردات من الأسلحة، والتغاضي الخاطئ عن الترسانات العسكرية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، الذي يتم في بعض الأحيان بغض الطرف من الحكومات المنتجة للأسلحة.

ومن جانب آخر، إن بعض البلدان التي تبيع الأسلحة لم تبد الانضباط الكافي بالنسبة للتصدير إلى المناطق التي خربتها الصراعات، وهي تحرض الجماعات المتحاربة على شن حروب تخريبية تزعزع الاستقرار.

إن قرارات حظر الأسلحة التي قررها هذا المجلس من أجل السيطرة على انتشار الأسلحة لم تحترم بقدر كاف. لقد أدت إلى تحويل مناطق عديدة، معظمها في أفريقيا، إلى أسواق فعلية للأسلحة وإلى مصادر لصراعات جديدة. والنجاح المحدود لحظر الأسلحة الموجهة إلى أفريقيا يرجع إلى النتائج المتواضعة التي حققتها بعض الدول بالنسبة للسيطرة على حدودها والافتقار إلى الإرادة السياسية وكذلك إلى التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى. وقد أثبتت تجربة الصراع الأنغولي أن استيراد الأسلحة التي قدمت فيما بعد للجماعات المسلحة كان واقع في بعض الدول الأفريقية التي تطبق إجراءات قانونية، وهذا التصور نراه في دول أخرى منخرطة في صراعات.

يتعين إذن أن نعجل بشكل ملح وضع عملية دولية تسمح للدول تحديد وتعقب سلسلة تداول الأسلحة الصغيرة والخفيفة بما في ذلك تلك المتأتية من القنوات المشروعة ووضع أساليب تسمح بالتعرف السهل على الأشخاص أو الشركات المنخرطين في الاتجار غير المشروع للأسلحة وأن تعاقبهم بشدة.

إن الاتجار بالأسلحة في غربي أفريقيا ليس أمرا حتميا. إذ يمكن القضاء عليه بكل الوسائل المناسبة، بما في ذلك خطة عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار في الأسلحة الصغيرة والخفيفة بجميع أشكالها ومكافحته والقضاء عليه، المعتمدة في تموز/يوليه ٢٠٠١، والجنوب الأفريقي، وبلدي جزء منه، اتخذ بالفعل تدابير من هذا النوع بأن اعتمد بروتوكول الاتحاد الإنمائي للجنوب الأفريقي بشأن الأسلحة النارية والذخائر.

وينبغي أن نحيط علما بالإدانة العلنية للدول والأفراد الذين ثبت انخراطهم المتعمد في انتهاك حظر الأسلحة وكذلك بالجزاءات المفروضة عليهم. وهذه الوسيلة أثبتت كفاءتها الكبيرة في تحقيق تخفيض ملحوظ لانتهاكات الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة أثناء فترة الصراع في بلدي.

يتعين إذن على الأمم المتحدة أن تؤدي دورا هاما في مجال انتشار الأسلحة. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي أن تقدم مساعدات إلى غربي أفريقيا في تنفيذ البرامج الخاصة بالتسليح والتسريح وإعادة الاندماج الاجتماعي. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تشجع جميع تدابير مصادرة الأسلحة وتدميرها في سياق اتفاقات السلام. إن هذا التدبير له أهمية كبيرة، إذ يمنع أولئك المصرين على خيار الحرب من مواصلة حصولهم على الأسلحة. وتجربة بلادي في هذا المجال كانت إيجابية جدا.

إن التشريع الأنغولي ينص على أن استخدام الأسلحة النارية محظور حظرا باتا. ونحن بصدد صقل عملية تعويضات ترتكز على مبدأ العمل الاختياري ويتألف من ثلاث مراحل مميزة. والمرحلة الأولى ذات طابع إداري يتكون من وضع هياكل لتسجيل واستلام الأسلحة المعادة. والهدف الأساسي للمرحلة الثانية هو توعية الجماهير عموما. وهي موجهة للمجتمع عموما. وينبغي أن تتناسب مع نتائج التحقيقات والتدابير التي تسمح بتجميع كميات كبيرة من الأسلحة النارية الصغيرة. ونحن نتوخى التعويض للمبلغين. والمرحلة الثالثة تبدأ فورا بعد نهاية المهلة المتاحة للإعادة الطوعية للأسلحة النارية الصغيرة وفقط بعد هذه المراحل الثلاث سوف نتمكن من سن تشريع جديد يعدل الأحكام الحالية الخاصة بالمنع بمقتضى القانون الخاص باستخدام وحمل الأسلحة النارية من جانب المدنيين.

نرى أنه من الضروري أيضا دعم الأمم المتحدة للوقف الاختياري الذي أعلنته في عام ١٩٩٨ الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا بشأن وقف استيراد وتصدير وصنع الأسلحة الصغيرة بجميع جوانبها، الأمر الذي سيمكن دول المنطقة من الإسهام في بث ثقافة السلام مما يفضي إلى الإنهاء التدريجي لصراعاتها.

وينبغي أن نؤكد كذلك أن بعض الدول في المنطقة – وهي معروفة جيدا – ينبغي أن توقف توفير المساعدة العسكرية والسياسية والدبلوماسية والمادية إلى الجماعات المسلحة التي تعمل في دول أخرى. وحكومات الدول المتنازعة ينبغي بدورها أن تدلل على إرادتها السياسية عن طريق اتخاذ تدابير ملموسة ترمي إلى توخي مرونة أكبر، باعتبار ذلك شرطا ضروريا مسبقا لتهيئة مناخ مؤات للتفاوض السلمي بشأن الصراعات.

ونحن مقتنعون بأن النتائج الهامة التي سوف تتأتى من هذا الاجتماع سوف تشكل دليلا على التزام الدول الأعضاء في مجلس الأمن والجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا بالتعاون الفعّال لتهدئة مناخ التوتر السائد في غربي أفريقيا على قدر الإمكان والقضاء التام في الأمد القصير على حالة عدم الاستقرار السائدة حاليا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير خارجية أنغولا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى بلدي.

والآن أعطي الكلمة لمعالي فرانسوا خافيير نغوبيو، وزير الدولة للشؤون الخارجية في الكاميرون.

السيد نغوبيو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): إنه من دواعي سروري، سيدي الرئيس، أن أراكم تترأسون مداولاتنا اليوم. إن بلدي يعتز بالروح التي أبدتها بلدكم غينيا في توجيه أعمال المجلس في السياق الدولي الحساس بوجه خاص لشهر آذار/مارس ٢٠٠٣ المعروف لنا جميعا. واسمحوا لي أيضا أن أهنئ المجلس عن طريقكم، سيدي، على هذه المبادرة.

إن تنظيم هذه المناقشة العلنية حول انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة والمرتزقة: تهديدات موجهة للسلم والأمن في غربي أفريقيا موضوع ينبغي أن يندرج في السياق الأوسع الذي بدأ في عقد التسعينات. إن المجتمع الدولي، في سياق

مناقشته بشأن نزع السلاح ونزع السلاح الجزئي، أعطى أولوية عليا لانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة والظواهر المرتبطة بذلك.

إن هذا الإدراك للخطر الذي تشكله هذه الأسلحة أدى إلى انعقاد المؤتمر بشأن الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة بجميع جوانبه هنا في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠١. وخلال ذلك المؤتمر، لاحظنا جميعا أن صناعة هذه الأسلحة ونقلها وتداولها غير المشروع، وتراكمها المفرط وانتشارها بغير ضبط في مناطق عديدة من العالم، لا سيما في غرب أفريقيا، يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار والمصالحة والتنمية المستدامة على الصعيد الفردي والمحلي والإقليمي والدولي.

وفي نهاية هذا الاجتماع اعتمدنا، بصورة مشتركة، خطة عمل لإقرار تدابير محددة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومراقبته والقضاء عليه.

وقد شعرت أن عليَّ أن أقدم هذا العرض الخارجي، لتأكيد أن هذه المناقشة ينبغي ألا تعتبر حدثا تلقائيا، لا سابقة له، بل حدثا هاما ومرحلة في عملية دينامية، موجهة نحو المستقبل لتحديد المعايير وهي تجري منذ فترة طويلة. ونعتقد أن هذا الاجتماع فرصة أخرى تتاح لنا للتشديد بصورة خاصة على هذه المسألة ولإعادة تأكيد الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال جمع المعلومات المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة وتصنيف هذه المعلومات وتشاطرها ونشرها. وفي هذا السياق، يتعين على المجلس أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتقديم العون للدول والمنظمات دون الإقليمية، الأفريقية على وجه الخصوص، لضمان أن ترقى جميع البلدان الأفريقية إلى نفس مستوى الوعي السياسي لأمم المناطق الأخرى في مجال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وبالإضافة إلى ذلك، فبالتأكيد على صياغة صك دولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفقا لخطة العمل السالفة الذكر، أود مرة أخرى أن أبرز أن هذه التوصية توصية قوية، لا شك أن تنفيذها الفوري والفعال يمثل مرحلة حاسمة في كفاحنا ضد هذه الآفة.

ففي شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، خلال رئاسة الكاميرون كرس المجلس يوم مناقشة لمشكلة الأسلحة الصغيرة. وفي تلك المناسبة، سلم عدد من الوفود بأن مجلس الأمن عليه القيام بدور أكبر لضمان مراقبة تداول الأسلحة الخفيفة بشكل أفضل بإنشاء آلية دائمة للرصد، من أجل متابعة عمليات الحظر والجزاءات المماثلة المتصلة بهذه الأسلحة. ويمكن أيضا أن تكون عملية تنظيم جمع الأسلحة الصغيرة وإقامة مشاريع اقتصادية صغيرة للجماعات والمجتمعات المحلية المعنية ذات جدوى إذا حصلت على دعم من المجتمع الدولي.

هناك أيضا حاجة إلى تعزيز التشريعات على الصعيد الوطني فيما يتصل بحظر واستخدام الأسلحة النارية من جانب شركات الأمن التي يتزايد انتشارها في بلداننا. ويلزم أيضا اتخاذ تدابير قوية لمكافحة التصنيع المحلي للأسلحة النارية. إن ما يقلقنا اليوم هو الصلة بين الاتجار وظواهر أخرى محظورة، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، وأعمال العصابات الواسعة النطاق في مدننا وعمليات قطع الطريق التي تجري في بعض المناطق. وبصورة أكثر شمولا، أود أن أؤكد هنا ضرورة اتخاذ إجراءات لمنع نشوب الصراعات على المستوى الوطني وربما دون الإقليمي، لأننا نعلم أن هذه النزاعات التي تؤدي إلى حروب أهلية أو

إلى حالات مماثلة تعتبر عوامل هامة في انتشار الأسلحة الخفيفة وتداولها بشكل غير مشروع.

وعلى الرغم من بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم في عام ٢٠٠١، يعتبر استخدام المرتزقة من أهم شواغل أغلبية الدول الأفريقية ومناطق أخرى حول العالم. وبواعز من السلطات المحلية، يستمر المرتزقة في إذكاء الصراعات في أفريقيا ويساهمون في نهب الموارد الطبيعية وزعزعة استقرار السلطة في المنطقة. وهناك انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وبوجه خاص، لحق الشعوب في تقرير المصير. وفي هذا الصدد، نعتقد أن أولويات عملنا يجب أن تشدد على إعادة تعريف أنشطة المرتزقة. ودراسة كيفية استخدام المرتزقة في الهجمات الإرهابية وكيف ندعم دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في مكافحة ظاهرة الارتزاق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير الدولة لشؤون العلاقات الخارجية بالكاميرون على كلماته الطيبة الموجهة إلى بلدي وإليّ.

كان هذا المتحدث الأخير في الجولة الأولى. وحيث أنه ليست هناك أية أسئلة سننتقل إلى الجولة التالية. المتحدث الأول المدرج على قائمتي هو السيد موني كابتان، وزير خارجية ليبريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كابتان (ليبريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. وتعرب ليبريا عن تقديرها لبُعد نظركم في عرض المسائل الحاسمة الخاصة بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وظاهرة المرتزقة: تعريض السلام والأمن للخطر في غرب أفريقيا، على هذه الهيئة.

إن مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا قد استقطبت اهتمام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا منذ فترة. ونظرا لخطورة هذه المشكلة، اعتمدت الجماعة بروتوكولا لإقرار وقف اختياري لاستيراد الأسلحة الصغيرة إلى غرب أفريقيا. وهذه المبادرة كانت مالي رائدة فيها وأيدها عدد كبير من الشركاء الدوليين، وخاصة الأمم المتحدة. ويعتمد نجاح هذه المبادرة اعتمادا كبيرا على تعاون الدول المنتجة للأسلحة، حيث أن الأسلحة ما زالت تدخل إلى المنطقة الفرعية مع استمرار الصراعات.

وقد حظت مشكلة المرتزقة أيضا باهتمام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. واعتمد اقتراح مقدم من ليبريا في اجتماع وزراء خارجية هذه الجماعة المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، في داكار، وتقوم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بموجب أحكام هذا الاقتراح بعقد اجتماع خاص بشأن هذا الموضوع لبحث سبل ووسائل التصدي لهذه المشكلة. ويعزى انتشار المرتزقة في غرب أفريقيا، جزئيا، إلى فشل برامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين نظرا لعدم قيام المجتمع الدولي بتوفير الموارد الكافية لهذه البرامج، مما أدى إلى وجود مجموعة كبيرة من المقاتلين السابقين العاطلين عن العمل في منطقة تتسم بالركود الاقتصادي حيث كان بيع المقاتلين السابقين لمهاراتهم كمحاربين مسلحين مقابل المال والغنيمة السبيل الوحيد لكسب عيشهم.

إن انتشار الأسلحة والمرتزقة أمران متصلان نظرا لأن المرتزقة لا يستطيعون العمل إلا مع استمرار وجود المعدات الحربية. وفي حالات كثيرة، ينضم المرتزقة إلى حركات الثوار، وتكفل لهم المعدات الحربية من جهات فاعلة حكومية تستخدم جهات فاعلة غير حكومية نيابة عنها في الصراعات الإقليمية. إن انتشار المرتزقة مثار قلق خاص، لأن المرتزقة في غرب أفريقيا هم عادة من المقاتلين السابقين في

الصراعات الإقليمية الذين يعاد استخدامهم في الصراعات وفي إدامة الصراعات وزعزعة الاستقرار في المنطقة. ويستطيع المرتزقة البقاء في بيئات تشترك فيها الجهات الفاعلة غير الحكومية في الصراعات المسلحة بصورة نشطة. لقد شاهدنا هذه الحالة في ليبريا وسيراليون وكوت ديفوار. ومن الأمثلة الساطعة على ذلك الحرب الجارية في ليبريا حيث يوجد في صفوف الثوار من مواطني ليبريا المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية الذين يقاتلون لقلب حكومة ليبريا المنتخبة ديمقراطيا، مقاتلون سابقون من أطراف متناحرة سابقة في ليبريا، والكاماجور من سيراليون ومواطنون غينيون. وتشارك جماعة الثوار الآن من جنسيات مختلفة في القتال على جميع الجهات في الصراع الدائر في كوت ديفوار.

ولدى التصدي لانتشار الأسلحة والمرتزقة، لا بد للمجتمع الدولي أن يصب تركيزه على مصادر إمداد الأسلحة لهذه الأطراف الفاعلة من غير الدول. وسيؤدي عدم القيام بذلك إلى الإبقاء على عدد كبير من المرتزقة في غرب أفريقيا الذين بإمكانهم أن يظهروا في أي ناحية من أنحاء غرب أفريقيا وما بعدها، ويسببوا المزيد من عدم الاستقرار، ويحدثوا أزمة إنسانية كبرى، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع المستويات المثيرة للجزع بالفعل من اللاجئين والمشردين في الداخل ضمن المنطقة دون الإقليمية.

وإن ما حصل مؤخرا على يد القوات الفرنسية في كوت ديفوار من إلقاء القبض على أكثر من ١٠٠ مرتزق ليبري وتجريدهم من السلاح بعدما كانوا يقاتلون إلى جانب حكومة كوت ديفوار لدليل على خطورة هذه المشكلة. فأولئك الليبريون جزء من جماعة الثوار التي تسمى ''الليبريون المتحدون من أجل المصالحة والديمقراطية''، وهم يقاتلون إلى جانب حكومة كوت ديفوار بغية الوصول إلى شرق ليبريا، أي إلى الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار وفتح جبهة ثانية هناك. وتم فتح جبهة ثانية عندما اقتحم مرتزقة ليبريون ''توتاون'' في مقاطعة غاراند غيديه من كوت ديفوار. ويمكن لهذا التطور أن يسبب أزمة أمنية جديدة بين الدولتين الجارتين.

وفي تطور آخر حدث مؤخرا، أغارت حكومة غانا على مخيم للاجئين الليبريين في غانا حيث اكتشف مركز للتجنيد ومخيم للتدريب العسكري. فالمقاتلون السابقون يلجأون إلى مخيمات اللاجئين طلبا للسلامة حيث ينشطون في القيام بعمليات التجنيد.

وعلى مدى الأعوام الثلاثة الماضية، دخلت الحكومة الليبرية في حرب للدفاع عن سلامتها الإقليمية ورد العدوان المسلح الذي شنته جماعة الثوار التي تسمى ''الليبريون المتحدون من أجل المصالحة والديمقراطية'' والمرتزقة التابعون لها من البلدان المجاورة. وفرضت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في محاولة منها لكبح هذه الأنشطة غير القانونية، نظاما للجزاءات على الليبريين المتحدين. ومع ذلك، لم يحظ هذا الضغط من الجماعة الاقتصادية بتأييد كبير من المجتمع الدولي الذي فعل القليل لإظهار عدم تقبله لهؤلاء المتمردين المسلحين.

وقد أوكل مجلس الأمن إلى فريق من الخبراء مهمة التحقيق في تدفق إمدادات الأسلحة إلى جماعة الثوار ''الليبريين المتحدين'' في ليبريا، هذه الإمدادات التي تشكل انتهاكا للحظر المفروض على الأسلحة. وأفاد فريق الخبراء مجلس الأمن بأن للثوار صلات مباشرة مع رئيس غينيا المجاورة، وأن الإمدادات كانت تصل إلى الثوار من أراضي غينيا. وأوصى الفريق من ثم بأن يوسع المجلس حظر الأسلحة المفروض على ليبريا ليشمل العضوين الآخرين في اتحاد نهر مانو. ولقد اختار مجلس الأمن أن يتجاهل تلك التوصية الهامة.

واليوم، يواصل الثوار الليبريون شن الحرب على الشعب الليبري بما يتلقونه باستمرار من مواد وعتاد وفي الشهر الماضي، تقدمت حكومة ليبريا بشكوى رسمية إلى مجلس الأمن، وفقا للمادة ٣٥ (١) من ميثاق الأمم المتحدة - أرفقت بها وثائق عن مشاركة غينيا في تأجيج نيران الحرب في ليبريا. وهؤلاء الثوار الذين يتلقون الدعم من غينيا ظهروا الآن في كوت ديفوار، وسيطروا مؤخرا على الأراضي الليبرية المتاخمة لسيراليون بجانب الحدود الغربية لليبريا.

إن السلام الدائم في غرب أفريقيا يتطلب وقف الدعم لحركات الثوار والمرتزقة التابعين لها. ويتطلب السلام الدائم أيضا توفير الموارد الكافية لإعادة بناء البنية التحتية الاقتصادية في غرب أفريقيا بغية تحقيق إعادة دمج المقاتلين السابقين وإعادة توطين المشردين في الداخل واللاجئين، وإيجاد الوظائف وتهيئة البيئة المناسبة للحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية.

وعندما يجري تعزيز هدف تغيير النظام عن طريق أعمال العنف واستخدام القوة، فإن تقبل العواقب الناجمة عن انتشار الأسلحة الصغيرة والمرتزقة يصير جزءا لا يتجزأ من الموقف الدولي. وهذا الموقف يصبح من ثم مصدرا للمعاناة البشرية الهائلة وإذلالا لمئات الآلاف من أبناء غرب أفريقيا مع ما يصاحب ذلك من ردود إنسانية. وأي تغيير في الموقف الدولي سيقطع شوطا بعيدا نحو وضع حد لمعاناة الناس، خاصة فيما يتعلق بالذرائع السياسية والمبررات الأخلاقية لاستخدام العنف.

إن هذه المواضيع تكمن اليوم في جوهر التخلف الإنمائي في منطقتنا ولا سيما في منطقة نهر مانو دون الإقليمية حيث يتجذر الفقر ويجرد الناس من صفاتهم الإنسانية. ومما يزيد من شدة المأساة أن المنطقة دون الإقليمية والمنطقة عموما غنية بالموارد. فالفقر والجوع والمرض تستوطن بين أبناء شعبنا بينما تعمل مواردنا على إشباع نهم البلدان والشعوب التي تمتلك الكثير بالفعل.

وبعدما يجري تجريدنا من مواردنا، يتم تزويدنا بالسيوف والأدوات المصنوعة للقضاء علينا. فلقد أصبحت المنطقة طبقا شهيا لصناع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في اختبار لإذلال الأمم والشعوب. وأكبر وأفضل بيئة للمرتزقة هي غياب المدارس الجيدة، واستمرار الاختلافات الثقافية، والحرمان الاقتصادي، وانعدام التمكين الاقتصادي. فالشباب بين ١٢ و ١٩ عاما المحرومون من الأود الأساسي للحياة الأسرية ومن الأمل في العيش إلى ما بعد ٢٨ عاما، معتادون على الانخراط في صفوف المرتزقة باعتبار ذلك سبيلا للحياة، وهناك بلدان عديدة على استعداد لتزويدهم بما يحتاجون إليه في تجارتهم.

السيد أرياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): نشكر الرئاسة الغينية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألتين رئيسيتين في السيناريو المعقد للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان في غرب أفريقيا، ونهنئ الرئاسة على هذه المبادرة التي جاءت في الوقت المناسب تماما.

ونرحب أيضا بالمشاركة الواسعة التي استمالتها هذه المناقشة، من حيث الدول الحاضرة هنا والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الممثلة بالاتحاد الأفريقي وبالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونعتقد أن البعد الإقليمي للمسألة أمر ضروري، وأن التدابير المشتركة على الصعيد الوطني إلى جانب المبادرات الإقليمية هي وحدها التي ستمكننا من مواجهة التهديد للسلم والأمن بثبات وشمولية، وهو التهديد الناجم عن ملايين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الموجودة في غرب أفريقيا.

إن وفدي يود أن يناشد جميع بلدان غرب أفريقيا ومنظماتها الإقليمية تنفيذ التدابير الواردة في خطة العمل الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي انعقد في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠٢. وتوخيا للإيجاز، ونظرا لتعذر تناول كل جانب من جوانب هذه المناقشة، أود أن أدلي ببعض التعليقات وأن أطرح عدة أسئلة عن النقاط التالية.

أولا، أود أن أؤكد على أهمية إدراج تدابير هامة بشأن القضاء على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في برامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. فذلك العنصر لا يدرج أحيانا في اتفاقات السلام، وعندما يدمج فيها، يصبح تنفيذه بطيئا وغير مؤكد. ونحن نرى أن التأخيرات التي تحصل في هذا النوع من البرامج تخلف آثارا سلبية جدا في مرحلة ما بعد الصراع وأود أن أعرف آراء دول غرب أفريقيا الموجودة في هذه القاعة، التي تنفذ هذا النوع من البرامج، بشأن الدروس التي استخلصتها في ذلك الصدد.

وثانيا، أود أن أعرب عن قلقي إزاء المسألة الملحة المتعلقة بالجنود الأطفال في غرب أفريقيا. نحن نعلق أهمية كبرى على إعادة دمج الجنود الأطفال - ولا سيما الجانب التعليمي من إعادة دمجهم. وأود أن أسأل الدول الحاضرة هنا عن أنشطتها في ذلك الصدد.

ونقطتي الأخيرة تتعلق بالوقف الاختياري الذي تمارسه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وعلى الدول الأفريقية، لدى تنفيذه، ألا ننسى أهمية سبل الإمداد بهذه الأسلحة والمسؤولية الكبرى التي تتحملها الدول المتاخمة للبلدان التي تشهد صراعات حاليا. وأود أن أسأل الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية عن ماهية الصعوبات الفنية التي يواجهها تنفيذ الوقف الاختياري. وما هو تقييمه لدور اللجان الوطنية المنشأة حتى الآن؟

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل أسبانيا على بيانه وعلى أسئلته.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أرحب بكم ترحيبا حارا، السيد الوزير، على عودتكم إلى سدة الرئاسة، كما أرحب بزملائكم الوزراء من أفريقيا في هذه القاعة. ويسرني أيضا أن يكون بيننا ممثلون كبار من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبرنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية، الذين كانت إفاداتهم لنا هذا الصباح هامة.

السيد الرئيس، تهانينا لكم على تنظيم حلقة العمل، التي نؤيدها بكل حماس. إن الأسلحة الصغيرة والخفيفة أهم أدوات الصراع في معظم الصراعات الحالية، ويقدر أن نصف مليون نسمة على الأقل يقتلون كل عام نتيجة لاستخدام تلك الأسلحة. وهذا أمر يقلق مجلس الأمن عن حق.

إن الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة يهدد السلم والأمن الدوليين. وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بأشكال أخرى من الجريمة الدولية المنظمة والإرهاب. كما أنه يشكل تحديا معقدا ينطوي على أبعاد أمنية وإنسانية وإنمائية. وهذا، للأسف، له أمثلة ساطعة في غرب أفريقيا، حيث الأسلحة الصغيرة في أيدي المتمردين تؤدي إلى تفاقم الصراعات وإطالة أمدها.

ويتعين على مختلف الأطراف في شتى المحافل اتخاذ إجراءات في هذا الصدد: أولا، نحن نشجع تشجيعا حارا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على وضع خطوات عملية لتنفيذ الوقف الاختياري البنّاء الذي اعتمدته في عام ١٩٩٨، والسيد شامباس وصف لنا طريقة تنفيذ ذلك.

والبيان الرئاسي الذي سنعتمده هذا الصباح يتضمن عدة مقترحات من بينها وضع سجل تابع للجماعة حول الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتعزيز اللجان الوطنية، وتطبيق نظام شهادات موحدة للمستخدم النهائي بالنسبة للأسلحة المستوردة. ونشجع المانحين على تقديم مساعدات إضافية للجماعة لمواجهة هذه التحديات. وحبذا لو أمكن للأمين التنفيذي موافاتنا بمزيد من الدقة بما هو مطلوب من حيث الأصناف والتكاليف، حتى يتسنى للمانحين الاستجابة لاحتياجات هذه المنظمة.

ثانيا، نشجع أيضا البلدان المنتجة والمصدرة للأسلحة على التحلي بأكبر قدر من المسؤولية في معاملاتها الخاصة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. وحكومات الدول التي تنقل الأسلحة الصغيرة والخفيفة تتحمل مسؤولية كبرى عن السيطرة على الاتجار في هذه الأسلحة. لذلك، إن تعزيز الرقابة على الصادرات خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. وهذا يتضمن تدقيقا متأنيا ليس في شهادات المستخدم النهائي فحسب بل أيضا في إطار البيئة الأعم التي تستخدم فيها هذه الأسلحة.

والمملكة المتحدة عقدت مؤتمرا في لندن في كانون الثاني/يناير اعترف فيه المشاركون بالدور الحيوي الذي تلعبه الأمم المتحدة في مكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وقد ناقش المؤتمر كيفية تعزيز الجهود من أجل تنفيذ الالتزامات التي صدرت في برنامج عمل الأمم المتحدة. وهذا يشمل ضرورة أن تتوفر للدول القوانين والإجراءات الكافية لممارسة الرقابة الفعالة على نقل هذه الأسلحة الصغيرة والخفيفة، بالإضافة إلى تقييم الطلبات المقدمة للحصول على إذون بالتصدير وفقا لقواعد وإجراءات وطنية صارمة. وسنعمل مع الشركاء لمتابعة نتائج هذا المؤتمر.

وفي هذا السياق، نرحب بإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين تابع للأمم المتحدة ينظر في جدوى وضع صك دولي يمكّن الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

ثالثا، من الأهمية الحيوية التنفيذ الفعال لجزاءات الأمم المتحدة. وكان هذا دافع اقتراح المملكة المتحدة وفرنسا في العام الماضي، والقاضي بإنشاء آلية رصد مستقلة للعقوبات. وينبغي استحداث الآليات اللازمة لتعزيز القدرة على إنفاذ حالات الحظر على الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. وحبذا لو أمكننا أن نعمل مع شركائنا في المجلس في هذا الصدد.

لقد استمعنا هذا الصباح إلى مقترحات أخرى شيقة. وعلى سبيل المثال، أشار وزير خارجية غامبيا إلى ضرورة وضع صك دولي قانوني لمحاسبة أشد لأولئك الذين يعززون الاتجار في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وكذلك وضع صك آخر حول المرتزقة الدوليين. ويسرنا أن نعتبر هذه الآليات أساليب تعزز المزيد من التنسيق فيما بين شتى الآليات والمفاهيم الأخرى في هذا المجال.

وختاما، إن الاتجار في الأسلحة الصغيرة والخفيفة يفرض مشاكل حقيقية ملحة. والبعد الإنساني لهذه المشاكل، بما في ذلك وطأتها على النساء والأطفال، ينبغي أن يكون حافزا قويا للحكومات في جميع أنحاء العالم، وليس في غربي أفريقيا وحدها، على تنسيق جهودها لمكافحة انتشار هذه الأسلحة الفتاكة.

لذا، يتعين على المجلس، من الآن فصاعدا، أن يعمل لضمان أن الأفكار الرامية إلى احتواء هذا الاتجار ستنفذ فعلا وتحدث أثرها، في غرب أفريقيا وفي كل مكان. والبيان الرئاسي الذي نبحثه بداية جيدة ويحظى بتأييدنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على بيانه وعلى ملاحظاته.

وقبل أن أتابع، أعطي الكلمة لمدير برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. لقد طرحت أسئلة وأثيرت ملاحظات. ولعلهما يتكرمان بالإجابة عليها، وأقصد التدابير المحددة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والشواغل التي أعرب عنها ممثل أسبانيا فيما يتصل بالجنود الأطفال وأنشطة إعادة إدماج هؤلاء الجنود الأطفال وكذلك الصعوبات التي صودفت في مجال تنفيذ الوقف الاختياري وتعقيبات وملاحظات أخرى.

أعطي الكلمة للأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

السيد شامباس (تكلم بالانكليزية): سأتكلم عن اللجان الوطنية، وسيتناول السيد سال المسائل المتعلقة بالصعوبات الفنية والتنفيذ وبعض الشروط اللازمة لتنفيذ أكثر فعالية.

ويتمثل جزء هام من المشكلة، بطبيعة الحال، في الافتقار إلى المعلومات عن هذه المشكلة المحددة التي نكبت بها منطقتنا دون الإقليمية أو الجهل بها. ودور اللجان الوطنية هو، في جملة أمور، زيادة وعي شتى البلدان ومجموعات السكان وتوعية شعوبنا بأخطار الأسلحة الصغيرة والمرتزقة. وكما أبلغنا، هناك ١٣ دولة من دولنا الأعضاء لديها فعلا لجان وطنية، ودور هذه اللجان سيتمثل في بدء العمل بفعالية، أولا لضمان أن تدرج الدول الأعضاء الوقف الاختياري في قوانينها. وأقصد بهذا الوقف الاختياري الذي وافقت عليه - وأن تدرج هذه القوانين من الصعيد دون الإقليمي وشتى الأصعدة الوطنية في قوانين وطنية، وأن تصبح شتى الوكالات الأمنية والقوات المسلحة والشرطة وسائر الأجهزة الأمنية جزءا فعالا في عملية تنفيذ الوقف الاختياري. وعلى الصعيد الوطني، ينبغي أن تنتقل إلى صعيد المقاطعات أو الأقاليم وحتى الصعيد المحلي. وأعتقد أن مثال مالي الذي ذكر هنا، حيث هذا النوع من اللامركزية، ينبغي تشجيعه وتعزيزه حتى تتم توعية الناس حتى مستوى القواعد الشعبية المحلية، من حيث ما ينبغي عمله للحد من أنشطة المرتزقة وتقليل انتشار - بل إزالة - هذه الأسلحة التي لا تزال تشكل تهديدا للسلم والاستقرار في غرب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمدير برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية - وأرجو ألا يتجاوز دقيقتين أو ثلاث دقائق.

السيد سال (تكلم بالفرنسية): أود أن أقول في الحقيقة إن المشكلة الأولى التي تواجه تنفيذ الوقف الاختياري، في الوقت الحالي، هي ضرورة إبقاء الاهتمام السياسي القوي الذي كان موجودا في مستهل هذه الجهود. وأعتقد أنه، مع زيادة خطورة المشاكل، يجب علينا أن نواصل تشجيع الالتزام السياسي من جانب دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وفيما يتصل بالمسائل التقنية التي أثيرت، أعتقد أن أصعب التحديات التي واجهناها كان التغلب على المنافسة الوزارية على رئاسة اللجان الوطنية، التي نشأت في كل بلد. وقد تسبب ذلك في تأخير في بلدان عديدة. ونظرا لأن مسائل السيادة غالبا ما تناقشها وزارات الخارجية في نفس الوقت الذي تقوم فيها وزارات الدفاع والأمن بتنفيذ العمليات، فقد لا يتيسر التوفيق بين المشاكل التي تنشأ بين الوزارات المختلفة في محاولة تحقيق التفاهم بينها وإشراكها في الجهود الجماعية. ولم يكن هذا بالأمر اليسير. والواقع، أننا ظللنا نعمل على تحقيق هذا الأمر فترة طويلة في العام الحالي.

أود أيضا أن أشير إلى توفر الموارد. وأعتقد أن عدم توفر الموارد اللازمة، بدءا بالموارد البشرية، من أهم القيود التي تواجه اللجان الوطنية. فيجري تعيين موظفي الخدمة المدنية مع مسؤوليتهم عن مهام أخرى على أساس التفرع: فهم يعملون في الوزارات وفي الإدارة العامة، ولا يستطيعون، لذلك إدارة برنامج لمكافحة انتشار الأسلحة، بصورة منتظمة. ولكن شاهدنا أن أدوار الميسرين والمنسقين كان لها أثر ملحوظ رغم انشغال موظفي الخدمة المدنية. وبالنسبة لمسألة الموارد المالية، كانت كل عملية من العمليات التي ذكرتها - بما في ذلك التدريب ومراقبة الحدود، وإنشاء السجلات وجمع الأسلحة وتدميرها - ناشئة عن اللجان الوطنية التي تقوم بالفعل بتنفيذ العمليات على أرض الواقع. ولذلك، فإن مواردنا محدودة للغاية. وأود أن أؤكد أن غينيا فقط - ومالي إلى حد أدنى - تمكنتا من حشد التمويل الثنائي من المانحين لتخصيصها لبرامج مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في البلدين. ويتم تمويل بلدان أخرى في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من طريق اللجان الوطنية من الأموال التي يستطيع برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية توفيرها لها. والفكرة المطروحة إذا هي مساعدة كل بلد على إقرار برنامج وطني يمكنها من تنظيم تعبئة الموارد من المانحين من المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغ مجلس الأمن بأن البرنامج يسعى إلى وضع حافظة وطنية بشأن عدم الانتشار في ١٥ بلدا. ونأمل في تنظيم اجتماع مائدة مستديرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، سندعو فيه المجتمع الدولي إلى مساعدتنا على مواجهة مسائل الأمن في كل قطر على حدة وعلى أساس فرادى البرامج مع مراعاة خواص كل بلد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي الشيخ تيديان غاديو، وزير الدولة ووزير خارجية الاتحاد الأفريقي والسنغاليين في الخارج. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غاديو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أقدم تهانئي الحارة والأخوية إليكم، سيدي الرئيس. نحن نفخر بأن نراكم، كأفريقي، في دور قيادي بمجلس الأمن، الذي يجد نفسه عند مفترق طرق في هذا الشهر، شهر آذار/مارس ٢٠٠٣. ندعو الله أن يرعاكم دائما ويلهمكم في مهمتكم الحساسة والنبيلة.

يضم وفدي صوته إلى المتكلمين السابقين في الإشادة بالاختيار الحكيم والمناسب لموضوع اليوم الذي يلخص شاغلا من الشواغل التي تشترك فيها جماعة غرب أفريقيا، حيث أننا عقدنا العزم على إيجاد حلول دائمة للمشكلتين الحاسمتين للسلام والأمن في منطقتنا الفرعية. وهما مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومشكلة أنشطة المرتزقة.

وقبل متابعة حديثي أود أن أحيي ذكرى صديقنا ورفيقنا الذي سقط، السيد كوفي بانو، وزير الخارجية الأسبق لتوغو، الذي كافح بجانبنا من أجل السلام والأمن في منطقتنا الفرعية وعلى قارتنا.

إن اندلاع الحركات القائمة على الهوية والتحريرية الوحدوية، وزيادة الرغبة في الاستيلاء على موارد طبيعية معينة - موجودة على سطح الأرض وتحت سطح الأرض - والانقسامات المحلية والاجتماعية والسياسية والصراعات عبر الحدود قد أدت إلى تدفق عدد كبير من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بصورة غير شرعية، إلى غرب أفريقيا، وإلى زيادة عمليات المرتزقة. وهذه الأسلحة سهلة المنال، ورخيصة ويسهل استعمالها. فهناك أكثر من ٥٠٠ مليون قطعة سلاح في جميع أنحاء العالم. وقد استخدمت في كل صراع جرى في غرب أفريقيا. وحيثما ظهرت، جلبت معها

الموت والخراب وقوضت الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعرضت للخطر محاولات تسوية المنازعات التي كانت نتيجة تنفيذ اتفاقات تم التفاوض بشأنها بجهود شاقة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد عملت دائما على تشجيع ظهور العصابات الإجرامية المحلية والأجنبية التي جذبها إغراء الحصول على أموال سهلة عن طريق الابتزاز والقتل.

إن هذه الصورة القاتمة تزداد حدة بظهور كلاب الحرب المرتزقة، في الآونة الأخيرة، الذين أتوا من مناطق نائية ومجاورة، تحت إسم ممثلي ''الشركات العسكرية''. وهذه العبارة غير مقنعة إذا حكمنا بقدرتهم الشديدة على نشر الفوضى في البلدان التي يأتون للعمل فيها. لقد كانت منطقة غرب أفريقيا مسرحا لعمليات هؤلاء الأفراد المخربين، الذين بينوا ما يمكن أن يلحقوه من أضرار، برفضهم السافر لأقل حقوق الإنسان الأساسية في أماكن مثل منطقة بيافرا في نيجيريا وبنن وغينيا.

يجب ألا نخطئ في تقدير الأمور. فكما ذكر السيد أنريكي برناليس باليستيروس، المقرر الخاص المعني بالمرتزقة التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يتمتع المرتزقة بقدرة عجيبة على ''تقويض حفظ النظام العام، والممارسة السيادية لسلطة الدولة وسلامة أراضي الأمة''. ويضاف إلى ذلك نشر الفوضى الاقتصادية وما تحدثه ظاهرة المرتزقة من شقاق بين الأشقاء.

وفي مواجهة هذه الأخطار، نرحب بأن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي يقومان بصيانة صكوك مناسبة. ومنذ بضع سنوات دأبت منطقة غرب أفريقيا، في الواقع، على إيلاء أولوية عالية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. لقد تجسد إصرار قيادة منطقتنا الفرعية في اعتماد الوقف الاختياري لاستيراد الأسلحة الخفيفة وتصديرها وتصنيعها في مؤتمر قمة أبوجا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد دعم هذا التقدم الهام إقرار برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية الذي يستهدف، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إقامة ثقافة سلام وأمن في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بالقيادة الممتازة لمواطننا السيد إبراهيم سال. ونشجعه على مواصلة كفاحه ومناشدته المجتمع الدولي للحصول على مزيد من الموارد.

وأود أن أضيف إلى هذه القائمة غير الكاملة بذكر اعتماد الاتحاد الأفريقي لاتفاقية القضاء على الارتزاق في أفريقيا. وهي أهم الصكوك المتاحة لمكافحة هذه الظاهرة الرهيبة.

وبعد خمسة أشهر من الجلسة العلنية التي عقدها مجلس الأمن بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ارتأت الرئاسة الغينية تلك الفكرة الطيبة للغاية النظر في هذا الموضوع مرة أخرى، مضيفة إليه مسألة ملازمة له، وهي أنشطة المرتزقة. وبإقدامها على ذلك في الوقت الذي ينصب فيه اهتمام المجتمع الدولي على الأزمة العراقية، فقد أصابت غينيا تماما بالنظر إلى أهمية هذه المشكلة الرئيسية في غرب أفريقيا، لما لها من تأثير مباشر على حياة الملايين من البشر.

وما فتئت السنغال تعتقد أنه لا بد من وضع حد لقانون الصمت في منطقتنا دون الإقليمية، الذي لا يزال طابع الأنظمة السياسية في المنطقة، التي أتقنت وعلى مرأى من الجميع فن نشر لعنة الأسلحة الصغيرة ومن يستعملونها– محترفين كانوا أم مبتدئين– كبارا أم صغارا، ممن نسميهم بالمرتزقة. ونحن نعرف هذه الأنظمة. وكثيرا ما يشير المجتمع

الدولي إليها بأصابع الاتهام. والمفارقة الكبرى أننا نحن من يدافع عن هذه الأنظمة أحيانا.

إن غرب أفريقيا تطالب أيضا بأن يكون لدى مفتشي الأمم المتحدة واللجان الدولية لتقصي الحقائق القدرة على إثبات الجرائم الدموية التي ترتكبها بعض الأنظمة السياسية في المنطقة دون الإقليمية بدون أدنى شك، كيما يمكن نبذ تلك الأنظمة من مجتمع الأمم المتحضرة والمسالمة، ونزع سلاح تلك الأنظمة أو تحييدها بشكل أو بآخر. وهنا تكمن المناقشة المشروعة الوحيدة اليوم بالنسبة للملايين من المشردين، والأطفال الذين شوهتهم الألغام المخزية، والأمهات اللاتي لا ينقطع نحيبهن في البلدان التي عصفت بها أنشطة التمرد على نحو مباغت، مما يؤدي إلى تدمير مستقبلنا الهش بالفعل.

وإذ أثني ثناء حارا على صديقي وأخي فرانسوا فال، أود أن أؤكد على إجراءات أخرى عديدة يرى وفدي أنه لابد من اتخاذها، وأن على المجتمع الدولي أن يبدأها أو أن يدعمها من أجل وضع حد قاطع لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعمليات المرتزقة.

أولا، ضرورة تعزيز كل الصكوك المتعلقة بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأنشطة المرتزقة وتطبيقها بشكل صارم، واستعراض اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المعنية بالمرتزقة في ضوء المظاهر الجديدة لهذه الآفة وارتباطها بالإرهاب. ولابد أيضا من إنشاء آلية لتعقب التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ثانيا، ضرورة توخي الشفافية في الأنشطة التجارية وأعمال السمسرة في مجال الأسلحة، وحظر مراكز تدريب المرتزقة المتخصصين على الأنشطة التخريبية، ممن يُسمَّون تحفظا بـ ''الشركات العسكرية الخاصة''، ولا بد من اتخاذ إجراءات لمحاكمة المرتزقة الضالعين في أنشطة إرهابية تتصل بالإرهاب وتسليمهم وفقا للقوانين الداخلية والصكوك الدولية.

ثالثا، لابد من تعزيز برامج نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين ممن يمكن استمالتهم للانخراط في أنشطة المرتزقة.

رابعا، ضرورة تعزيز مراقبة نقل الأسلحة الصغيرة بين الدول التي تنتجها وتلك التي تشتريها، باستخدام نظام مزدوج للتعقب ووضع العلامات.

خامسا، إنشاء آلية خاصة في إطار الأمم المتحدة لمراقبة عمليات التفتيش في غرب أفريقيا، على أن تدعم بإنشاء لجان دولية للتحقيق بحيث يمكن تقديم ما تتوصل إليه من نتائج إلى المحكمة الجنائية الدولية. وتود السنغال بصفة خاصة أن تتعرف على آراء الأعضاء في هذا المحفل، ولا سيما شركاؤنا في التنمية الأعضاء في مجلس الأمن.

وختاما، لابد من إحراز تقدم حقيقي إذ أردنا انتشال منطقتنا دون الإقليمية من ويلات انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأنشطة المرتزقة. فلنسارع بالفعل بدلا من الاكتفاء برد الفعل دائما، حتى تختفي وإلى الأبد تلك الشبكة الغامضة، التي تضم في صفوفها تجار الأسلحة الذين انعدمت ضمائرهم والمرتزقة الملطخة أيديهم بالدماء بدون وازع من ضمير، متحالفين في ذلك مع بعض قادتنا، وكيما يمكن لمنطقة غرب أفريقيا، بعد أن تتصالح مع نفسها، أن تجد طريقها الصائب إلى السلام والازدهار مرة أخرى.

وعند هذه النبرة المتفائلة أهنئكم، سيدي الرئيس، مرة أخرى على اختياركم لهذا الموضوع الهام. وأتمنى لكم النجاح في رئاستكم لمجلس الأمن في هذا الشهر الذي يحفل جدول أعماله بالعديد من البنود الملحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير الخارجية في السنغال على كلماته الأخوية الحارة، كما أشكره على

كلمات التشجيع لبلادي وعلى الاقتراحات البناءة التي قدمها.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، نرحب بكم في مجلس الأمن مرة أخرى، ونشكركم على إثارة قضية انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدام المرتزقة في مجلس الأمن اليوم. ونعتقد أنها مبادرة هامة جدا من جانب بلدكم.

ويسعدنا أن نرحب أيضا بزملائكم الوزراء من القارة الأفريقية الذين انضموا إلينا في هذه الجلسة اليوم، فضلا عن ممثلي برنامج التعاون والمساعدة للأمن والتنمية والأمانة التنفيذية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وممثل الاتحاد الأفريقي.

وأود أيضا أن أشكر وفدكم على صياغة الورقة الغفل بشأن موضوع جلستنا اليوم، والتي تتضمن معلومات هامة بالنسبة لمناقشتنا الحالية. إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يسهم في العنف والمعاناة في جميع أنحاء العالم، ولكن الحالة في غرب أفريقيا خطيرة بشكل خاص. ولئن كانت قائمة الصراعات في المنطقة طويلة، فإن الاتجار العشوائي بالأسلحة الصغيرة واستخدام المرتزقة إنما يزيد من تفاقم الحالة.

وبغية المساعدة في وقف تيار العنف، أعلنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وقفا اختياريا لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الخفيفة. وقد أشاد المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة، بالجماعة الاقتصادية في عام ١٩٩٨ على هذا الجهد البارز. وفي إطار هذا الوقف الاختياري، طُلِبَ إنشاء لجان وطنية منفردة لتكون بمثابة نقاط اتصال لتنفيذ الإجراءات على مستوى الدول.

ومنذ ذلك الحين، لم يحرز تقدم كبير. ومن المؤسف أن بعض الدول لم تنشئ هذه اللجان الوطنية. ورغم الوقف الاختياري عام ١٩٩٨، لا تزال المجتمعات في غرب أفريقيا تعاني من كثرة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد حان الوقت لإتمام هذا الجهد والانتقال من الإعلانات السياسية إلى التنفيذ العملي الكامل.

إننا نواصل تأييد كل الموقعين على الوقف الاختياري الذي أعلنته هذه الجماعة في التزامهم، الذي تجدد في عام ٢٠٠١، بتنفيذ ولايته. ولابد أن يتخذ أعضاء الجماعة أنفسهم الخطوات اللازمة للتنفيذ الفعال لوقف استيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال إنشاء لجان وطنية نشطة وتنفيذ مدونة قواعد السلوك على مستوى الدول.

وكما قال زميلي ريتشارد وليامسن في الجلسة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ترى الولايات المتحدة أن حلول مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا بد أن تكون عملية وفعالة. وأنجع السبل لمنع وصول هذه الأسلحة إلى أيدي أولئك الذين يسيئون استخدامها يكمن في تنفيذ وإنفاذ ضوابط صارمة للتصدير والاستيراد وقوانين مشددة لأعمال السمسرة في بيع الأسلحة، بما يضمن عدم المساس بالمخزونات الوطنية من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدمير الفائض منها.

وبالإضافة إلى ذلك، لابد أن نتصدى للمقاتلين أنفسهم، وليس لأسلحتهم فحسب. والعملية الهامة المتمثلة في إعادة الإدماج بوصفها أحد عناصر عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تعطي الأمل لجنود لم يعرفوا سوى العنف والتدمير. ففي سيراليون، تم تسليم ٤٨ ٠٠٠ قطعة سلاح منذ نهاية الصراع هناك.

وتم جلب المحاربين السابقين إلى المعسكرات حيث قدمت لهم الأدوات اللازمة للبدء بعملية إعادة الإدماج في المجتمع. وقدمت إلى المتمردين دفعات نقدية تتناسب ورتبهم وقدم لهم تدريب لمساعدتهم على العثور والحصول على عمل.

وقدم المجتمع الدولي بما في ذلك الدول كل على انفراد كالسويد والنرويج والمملكة المتحدة وبلجيكا وكندا وفرنسا تبرعات سخية من أجل تنفيذ الوقف الاختياري الذي أعلنت عنه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولإعادة بناء المجتمعات.

وقد اضطلعت الولايات المتحدة مؤخرا بمشاريع ثنائية مع السنغال وغينيا لتدمير عشرات الألوف من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الزائدة عن الحاجة. ووفرنا التدريب ومعدات الاتصالات لغينيا وسيراليون لمساعدتهما على مراقبة حدودهما مع ليبريا. كما قمنا بتمويل الاستطلاع الجوي لمراقبة الاتجار غير المشروع في منطقة نهر مانو الحدودية. وقمنا بتمويل برنامج مشترك لتدريب موظفي إنفاذ القوانين النيجيريين على تعقب واعتراض الأسلحة الصغيرة غير المشروعة. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بدعم كل من الحظر الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والوقف الاختياري الذي أعلنته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ويحث وفدي الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إنشاء لجان وطنية فعالة وتنفيذ مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالوقف الاختياري على النحو المأذون به لعام ١٩٩٨ و ١٩٩٩. كما أحث الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول التي تقوم بتوريد الأسلحة الصغيرة غير المشروعة على الامتثال للفقرات ذات الصلة من برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠٠١.

وتذكِّر الفقرة ١٢ من برنامج العمل:

”بالتزامات الدول بالامتثال التام لقرارات الحظر على الأسلحة التي يتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفقا لميثاق الأمم المتحدة“. (A/CONF.192/15، المادة ١٢)

وتعلن الفقرة ١٣ أن الدول تعتقد بأن،

”الحكومات هي المسؤول الأول عن منع ومناهضة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء على هذه التجارة وأن عليها، طبقا لذلك، أن تكثف جهودها من أجل التعرف على المشاكل المرتبطة بهذه التجارة، والتماس السبل لحلها“. (المادة ١٣)

وبما أننا نقترب من اجتماع عام ٢٠٠٣ الاستعراضي الذي يعقد كل سنتين والذي سيعقد هنا في نيويورك في تموز/يوليه، فإن وفدي يحث جميع الحكومات بشدة على تقديم التقارير الوطنية عن الجهود المبذولة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى إدارة شؤون نزع السلاح بالأمم المتحدة. ولن يتسنى للمجتمع الدولي تقييم التقدم المحرز أو عدم إحراز تقدم في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة وتقييم أولويات العمل الدولي فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المستقبل، إلا عن طريق قيام الدول في المناطق المتأثرة بتقديم تقارير كاملة وصريحة.

وتدرك الولايات المتحدة التاريخ المأساوي للصراع في غرب أفريقيا. ونحن على استعداد بل وملتزمون بالعمل مع جميع أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء في الجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على التوصل إلى السبل العملية والفعالة لكبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدام المرتزقة اللذين يهددان السلم والأمن في غرب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الدائم للولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم في البداية سيدي الرئيس لعقد هذه المناقشة المفتوحة حول الأسلحة الصغيرة والمرتزقة في غرب أفريقيا. ويمسك العالم أنفاسه نظرا للخطر الوشيك لاندلاع مواجهة عسكرية كبرى في الشرق الأوسط وما سيترتب عليها من عواقب عالمية ليس بوسع أحد أن يتنبأ بها. إلا أننا نشعر بأن من المهم على حد سواء ألا ننسى أن هناك صراعات في أنحاء أخرى من العالم، لا تنطوي على أسلحة الدمار الشامل، وإنما على الأسلحة الصغيرة، ولا تنطوي على جنود متخصصين مدربين تدريبا عاليا، وإنما على المرتزقة والجنود الأطفال، الأمر الذي يتسبب مع ذلك في محنة إنسانية وبؤس وموت على نحو مروع.

وليس من السهل أن نضيف إلى قائمة الأفكار الهامة والمفيدة التي سبق وأن قدمت في هذه القاعة اليوم. بيد أني أود أن أؤكد على عدد من النقاط التي تعتبر من وجهة نظر الحكومة الألمانية هامة ومناسبة لنا.

أولا، لا يكفي أن نحاول الاكتفاء بمعالجة الأعراض وحدها. وبعبارة أخرى، نحتاج إلى التركيز على الأسباب الجوهرية للصراع المسلح التي تحث على الطلب على استيراد الأسلحة وتدعو إلى الاتجار بها. وعلاوة على ذلك، نحتاج إلى زيادة الوعي بالآلية التي تجعل تنازع المصالح يتحول إلى عنف مسلح. ثالثا، يجب علينا أن نكفل ألا تصل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلا إلى أيدي السلطات الحكومية وأن تبقى هناك بشكل راسخ. و تمس الحاجة في هذا السياق، إلى جعل التجارة في الأسلحة ومكان وجودها فيما بعد أكثر شفافية بكثير، وإلى مساءلة الذين يحصلون عليها عن استخدامها مستقبلا.

وتم في إعلان باماكو وبرنامج عمل المؤتمر المعني بالأسلحة الصغيرة المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠١، اعتماد مبادئ توجيهية فيما يتعلق بالتدابير التي أشرت إليها من فوري. ونحن نحتاج إلى عمل وتصميم وقبل كل شيء إلى قناعة راسخة فيما بين الأطراف المعنية بالحاجة إلى تنفيذ التدابير اللازمة للحد من تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة ووقفه في نهاية المطاف.

وتتحمل حكومات البلدان المتأثرة بالصراع المسلح مسؤولية التقيد ببعض معايير الحكم الصالح والنظام والانضباط. ويتعين على الحكومات أن تبرهن عن القيادة التي يمكن لسكانها أن يتبعوها. ولا بد من تشجيع السكان على الاضطلاع بدورهم في تعزيز السلام والأمن. وهناك أمثلة مشجعة على تولي الحركات الشعبية زمام أمورها ومحاولة معالجة المشاكل الناجمة عن استعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل طائش وغير مسؤول. وأود في هذا السياق، أن أشيد بحرارة بالعمل الذي قامت به المرأة في اتحاد نهر مانو. ونحتاج إلى أن نرى المزيد من ذلك العمل. ويعتبر الإعلان الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالوقف الاختياري لواردات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإطالة أمده مثالا مشجعا للمبادرة الإقليمية في منطقة هي أكثر المناطق تأثرا على نحو خطير بالحروب الأهلية والصراعات المسلحة. ونرحب به أكبر ترحيب كخطوة لتخفيض الطلب على الواردات ومراقبة الواردات غير المشروعة بغية منع الواردات غير القانونية.

ومن جهة أخرى، يطلب إلى البلدان المانحة أن تدعم الجهود المبذولة في غرب أفريقيا للتوصل إلى حل لمسألة الأسلحة الصغيرة ومكافحة المرتزقة. ويمكن القيام بذلك بطرق مختلفة عدة. وينبغي أن يكون تركيز عمل المعونة على بناء القدرات، في مجال إنشاء لجان وطنية لنزع السلاح على سبيل المثال، وتدريب المدربين وتوفير المعرفة بمختلف الطرق. وتمس الحاجة إلى أن يكون لدى المرتزقة بديل واقعي من أجل عيش حياة كريمة. كما أود أن أذكر مفهوم الأسلحة مقابل التنمية، أي تسليم الأسلحة مقابل تقديم المعونة للمجتمعات المحلية للذين يقومون بتسليم أسلحتهم. ويتعين وضع السياسات بطريقة تجعل المجتمع بكامله يستفيد من استعداد الأشخاص المسلحين للتخلص من أسلحتهم، لا لكسب شخصي بل لإفادة مجتمعهم ككل. وأود في هذا السياق، أن أذكِّر فريق الدول المهتمة بالتدابير العملية لنزع السلاح، الذي قام برئاسة ألمانيا بتنسيق عدد من المشاريع الجاهزة المتصلة بالمشاكل الناجمة عن الفائض من الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا.

وتمس الحاجة إلى قيام الدول التي تقوم بإنتاج الأسلحة إلى التقيد بالقواعد المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة. وتؤيد ألمانيا الوقف الاختياري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتلتزم به، بما ينسجم وقرارات الاتحاد الأوروبي ومبادئه السياسية المتعلقة بتصدير المعدات العسكرية. إننا ندعو إلى الالتزام الشديد بمعايير تصدير الأسلحة. فعدم إيقاد الصراع بتوريد الأسلحة والتأكد من أن الأسلحة المشروعة تصل إلى المستعمل النهائي المشروع والموثّق وفقا للمعلومات المتبادلة عناصر أساسية لهذه المعايير التي نود أن نراها مقبولة على نطاق أوسع.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أشير إلى قطعة واحدة من قطع لغز نزع السلاح الذي كثيرا ما يجري تجاهله أو يعتبر موضوعا سهلا: ألا وهي التوعية المتعلقة بنزع السلاح، وخاصة فيما يتعلق بتجنيد الأطفال. فنزع السلاح يبدأ في عمر مبكِّر جدا. وينبغي للأطفال أن يتعلموا أنه يجب ألا تحل الصراعات عن طريق العنف بل من خلال التفاوض الذكي. وينبغي للأطفال أن يتعلموا أن القوة المكتسبة عن طريق امتلاك الأسلحة لا تساعد على إيجاد الحلول الدائمة. وهناك جهود تستحق الثناء تبذل لوضع برامج تعليمية من هذا القبيل، وهي تشمل أيضا غرب أفريقيا. وما عمل نداء لاهاي للسلام بالإضافة إلى مؤسسة الأمم المتحدة وإدارة شؤون نزع السلاح بالأمانة العامة، إلا مثال واحد فقط. وإني أناشد المجتمع المانح أن يولي مزيدا من الاهتمام لهذه الجهود.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن خالص أملي، بالنسبة لأحد أشد أقاليم أفريقيا تضررا من الصراع المسلح، في أن توجد حلول دائمة لتحقيق درجة أساسية من الاستقرار لشعوبه، وأن تمنح هذه المناقشة بواعث جديدة نحو تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل ألمانيا على كلماته الرقيقة.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.